النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

| العدد : 643 | من 26 فبراير الى 4 مارس 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد الرحيم شماري
عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي

ناصر حسانين:

ضيف العدد

من خصوصية الطبقة العاملة المغربية اليوم أن نسبة مهمة من العمال هم من خريجي معاهد التكوين والجامعات، ما يمنحها إمكانات معرفية وتنظيمية متقدمة، إذا ما توفرت شروط التأطير السياسي الملائم.

15

واقع وآفاق نضالات الشغيلة التعليمية النقابية الشابة

12

في الحاجة إلى جبهة شعبية أممية مناهضة للإمبريالية

06

في الحاجة إلى الحزب المستقل للطبقة العاملة

09 08 07

كلمة العدد:

حول التناقضات بين الامبريالية الأمريكية والامبرياليات الأوروبية

تقوم عدد من التحاليل بتضخيم التناقضات بين الامبريالية الأمريكية والامبرياليات الأوروبية انطلاقا من الخلاف بينها حول بعض القضايا ككروونلاند وأوكرانيا والرسوم على الصادرات وفلسطين ومنظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)... والحال أن هذه التناقضات هي تناقضات حقيقية. لكنها لن ترقى إلى مستوى تحولها إلى تناقضات إستراتيجية، فأحرى عدائية. ذلك أن المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية منظومة مندمجة على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية. لذلك يتم حل هذه التناقضات لصالح الامبريالية الأمريكية التي تقدم تنازلات متواضعة لحلفائها بالنسبة لمطالبها الأصلية المجحفة(مثلا في قضية الرسوم الجمركية على الصادرات الأوروبية).

بالنسبة لأوكرانيا، وعت الامبريالية الأمريكية أن هذه المنظومة خسرت الحرب لأنها أخطأت الحساب حيث راهنت على أن روسيا هي الحلقة الضعيفة لأن اقتصادها ضعيف وهي معزولة سياسيا ودبلوماسيا وقد تنهار بسرعة في حالة دخولها للحرب، وذلك دون أخذ بعين الاعتبار أن روسيا تعافت اقتصاديا وطورت صناعتها وتتوفر على خيرات طبيعية هائلة وقيادة سياسية حازمة وبنت علاقات إستراتيجية مع الصين وطورت علاقاتها مع العديد من الدول في إطار منظمة بريكس وبشكل ثنائي، بل حتى مع أنظمة في الخليج...

لذلك تسعى الامبريالية الأمريكية إلى توقيف الحرب للتركيز على صراعها مع الصين. إن الدول الأوروبية، التي كان لعابها يسيل على خيرات روسيا وأوكرانيا، تجد نفسها الخاسر الأكبر لأن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية(ارتفاع كبير لأثمان الغاز بعد تدمير نورث ستريم 1و2 وتوقف العلاقات الاقتصادية مع روسيا...) للحرب كانت كارثية عليها بينما استفادت أمريكا اقتصاديا من هذه الحرب(بيع الأسلحة وتعويض الغاز الروسي الرخيص بالغاز المسال الأمريكي المرتفع الثمن...) وستكون الرابح الأكبر بعد نهاية الحرب حيث ستأخذ حصة الأسد من الخيرات الطبيعية لأوكرانيا. لذلك ليس من الغريب أن يلجأ قادة هذه الدول إلى الخطابات الحربية النارية ضد روسيا. لكن هدف هذه الممارسة هو فقط الضغط على أمريكا لتحسين حصتها من نهب خيرات أوكرانيا.

أما الخلاف حول منظمة حلف شمال الأطلسي، فلا يتعلق بحلها، بل بتقويتها وتخفيف العبء العسكري على أمريكا من خلال مطالبتها حلفائها الأوروبيين بالزيادة في الميزانيات العسكرية الأوروبية لتصل مستوى خمسة في المئة من الناتج الداخلي الخام لهذه الدول. وهو الشيء الذي تنفذه هذه الدول تدريجيا.

وفي قضية كروونلاند، فقد يكون الحل هو تقوية الوجود العسكري والاقتصادي لأمريكا في هذه الجزيرة دون ضمها إليها. الشيء الذي ستواجهه روسيا بتقوية تواجودها العسكري في أراضيها القريبة من هذه الجزيرة.

بالنسبة للقضية الفلسطينية، اعترفت بعض الدول الأوروبية بحل الدولتين بينما الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بذلك. لكن هنا يظهر نفاق الامبريالات الأوروبية لأنها، في نفس الوقت الذي تعترف بحل الدولتين، لا تفرض عقوبات ولا تقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني للضغط عليه ليقبل بحل الدولتين، بل تستمر بدعمه اقتصاديا وبالسلاح في وقت يسارع الكيان وسنده الأساسي الامبريالية الأمريكية لجعل حل الدولتين مستحيلا من خلال الضم التدريجي المتواتر للضفة الغربية للكيان ووضع غزة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الرأسمال المالي الاحتكاري السائد في الامبرياليات الأوروبية ربط مصيره بمصير الامبريالية الأمريكية التي تسعى إلى تجاوز تراجعها على المستوى الاقتصادي والحفاظ على هيمنتها على العالم باللجوء إلى الحروب المباشرة والغير مباشرة بواسطة وكلاء لسرقة خيرات الشعوب وفرض الأتاوات عليها وإلى العقوبات والحصار و"الثورات" الملونة ضد الأنظمة التي لا تخضع لإملاءاتها. كما أنها تدعم الإبادة الجماعية في غزة. وهي بذلك قد كشفت عن وجهها البشع كألد عدو للشعوب وفقدت مصداقيتها. وتؤدي شعوب أوروبا ثمنا باهضا(الغلاء والركود الاقتصادي والحروب وارتفاع النفقات العسكرية على حساب النفقات الاجتماعية) بسبب هيمنة هذا الرأسمال المالي الاحتكاري الخاضع لأمريكا. إن شعوب أوروبا، وفي مقدمتها طبقاتها العاملة، يجب أن توحد صفوفها وتصعد نضالها من أجل التخلص من هذه الرأسمالية الطفيلية، بل المفترسة، خاصة وأن الوضع في العالم مناسب لأن هناك قوى صاعدة(الصين وروسيا وغيرهما) تواجه القطب الواحد وتسعى إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، عالم أكثر مساواة وعدلا.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

النهج الديمقراطي العمالي يشارك في لقاء تحالف اليسار الإسباني

بدعوة من الإئتلاف اليساري «سومار» شارك النهج الديمقراطي العمالي اللقاء التأسيسي لتحالف اليسار الإسباني وهو إستمرار للمشروع الوحدوي الحالي الذي أعطى للحكومة الائتلافية بقيادة بدرو سانشيز مقومات النجاح والصمود أمام مؤامرات اليمين الفرنكاوي والفاشي.

الإعلان التأسيسي هو خطوة جديدة نحو الأمام لترسيخ فضاء سياسي جبهوي منفتح على تنظيمات يسارية أخرى ومسترشدا بمبادئ التفاهم والتعاون بين مكوناته.

الإئتلاف اليساري الإسباني واثق بالعمل الوحدوي كبوصلة سياسية وإنتخابية لإحتضان تطلعات ومصالح الشرائح التقدمية والعمالية في المجتمع بخصوصياته الفئوية والقومية معا.

حضور النهج الديمقراطي العمالي في الحفل التأسيسي هو إعتراف بالتقدير الذي يحضى به الحزب في أوساط اليسار الإسباني والأممي ورسالة سياسية تعكس الرغبة الطموحة في بناء مزيد من التضامن مع الشعوب المغاربية.

وفد النهج الديمقراطي العمالي ترأسه الرفيق عزيز صابر الكاتب الجهوي للحزب لجهة اوروبا الغربية، الذي حضي بترحيب خاص واستقبال حار من طرف ممثلي التنظيمات المشاركة.

مدريد في 21/02/2026

نداء من حزب النهج الديمقراطي العمالي بسلا إلى عموم الجماهير الشعبية بهذه المدينة من أجل تنظيم ذاتها والدفاع عن مصالحها

من المعلوم أن مدينة سلا هي مدينة مليونية تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان على الصعيد الوطني. ورغم موقعها الجغرافي المتميز كحارة للعاصمة الرباط فإنها من المدن الأكثر تهميشا والأقل توفرا على إمكانيات التطور والتنمية لمصلحة الساكنة.

إن فرع حزب النهج الديمقراطي العمالي بسلا انطلاقا من مبادئه وبرنامجه النضالي وتصوراته السياسية يدعو عموم ساكنة هذه المدينة وضواحيها من العمال والكادحين وعموم الجماهير الشعبية إلى أخذ زمام المبادرة بيدهم وتنظيم أنفسهم على مستوى أحيائهم ومطالبهم المستعجلة والشروع في النضال الجماعي المنظم من أجلها والتفاوض حولها مع الجهات المسؤولة.

وفي مقدمة هذه المطالب ما يلي:

-وضع السياسات والتدابير المالية والإدارية اللازمة من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية الشاسعة في أغلب المجالات بين مختلف الأحياء والمناطق المكونة للمدينة وبين هذه الأخيرة ومدينة الرباط.

-تمكين جميع الساكنة في عدد من الأحياء (سلا المدينة، سيدي موسى...) من الماء الصالح للشرب وإنارة عمومية جيدة.

-النهوض بقطاع التعليم العمومي والصحة العمومية ووضع حد لخوصصتهما.

-توفير المعدات والتجهيزات الطبية وسيارات الإسعاف العادية والخاصة بالمستعجلات.

-تدارك الخصاص المهول الذي يعاني منه مستشفى مولاي عبد الله من حيث الأطر الطبية والتجهيزات وسوء التنظيم وظروف الاستقبال وغيرها.

-احترام حقوق العمال وتطبيق مقتضيات قانون الشغل على علاتها.

-توفير الطمأنينة والأمان الشخصي لعموم الساكنة وخاصة النساء منها وذلك بمكافحة الجريمة والمخدرات وبتشغيل الشباب.

-فتح القاعات العمومية ودور الشباب التي ينبغي إصلاحها وفتحها في وجه الجميع وخاصة الشباب.

-توفير الحدائق العمومية والمنتزهات وملاعب القرب بالمجان والاهتمام بالشريط الساحلي الأخضر كمتنفس مهم الساكنة.

-وضع حد لسياسات السطو على العقار ونزع الأراضي وهدم البيوت واعتماد سياسة إسكانية تقوم على تهيئة وإعداد التراب عقلانية في خدمة المواطن أولا.

-تجويد الخدمات المتعلقة بجمع الأزبال في عدد من الأحياء المترامية للمدينة ووضع حد لتلويث وتدمير غابة المعمورة وإعادة تشجيرها وكذا شواطئ المدينة.

-إصلاح سوق سيدي موسى وتجهيزه بالمرافق الضرورية وكذا باقي الأسواق المماثلة في مختلف الأحياء.

-فتح ممرات تحت أرضية لحل مشكلة الازدحام الشديد في بعض النقط الطرقية بالمدينة.

-تخفيض ثمن النقل وأسعار الأدوية والمواد الغذائية الأساسية بشكل عام.

-خلق مراكز تعنى بالمسنين والمتخلى عنهم من الأطفال.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي وبعيدا عن أي توظيف انتخابوي يضع نفسه رهن إشارة الساكنة للمساعدة على تأسيس لجن الأحياء الخاصة بها والدفاع عن هذه المطالب وغيرها كثير وخلق حركة نضالية تكون فيها الجماهير الشعبية سيدة نفسها وصاحبة القرار والكلمة العليا.

سلا في 23 فبراير 2026.

نداء القافلة الوطنية التضامنية بمكناس :

إلى القوى الحية ببلادنا وعموم الرأي العام الوطني والدولي

بعد اختتام فعالية القافلة الوطنية التضامنية مع عاملات وعمال شركة «سيكوميك» بمكناس المعتصمين في ظروف قاسية، للمطالبة بحقوقهم المشروعة وبحل عادل لقضيتهم التي عمرت طويلا (اكثر من 5 سنوات)، وبعد الكلمات والشهادات المقدمة في الوقفة أمام عمالة مكناس، تمت قراءة نداء القافلة جاء فيه:

نحن المشاركات والمشاركين في القافلة التضامنية مع عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك يوم الأحد 15 فبراير 2026، من مختلف المناطق والقوى السياسية والمدنية المناضلة؛

إذ نشيد بهذه المبادرة وغيرها من المبادرات النضالية التي قامت به اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك؛

إذ نقدر تجاوب عدد هام من المكونات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الأخرى مع هذه المبادرات؛

إذ نثمن وحدة واستماتة العاملات والعمال في الدفاع عن حقوقهن/م في وجه آلة التشريد والتجويع بأشكال نضالية متنوعة وعلى رأسها الاعتصام المتواصل في ظروف مناخية قاسية وشروط إنسانية غير لائقة تفاقمها مسلكيات بلطجية ساقطة؛

فإننا، بعد انتهاء فعاليات هذه القافلة بنجاح واطلاعنا المباشر على أوضاع العاملات والعمال وظروف اعتصامهن/م في أفق حل عادل ومنصف، نوجه نداء حارا لعموم القوى المناضلة ببلادنا وسائر الضمائر الحية والرأي العام الوطني إلى تكثيف الجهود من أجل التسريع بحل هذا الملف الذي عمر طويلا وهو حل ممكن وواقعي لجأت إليه حكومات سابقة في حالات مشابهة ويتلخص في تحمل الحكومة المسؤولية القانونية والمالية لتعويض العاملات والعمال تعويضا ماديا عن سنوات العمل الطويلة التي قضوها في خدمة الشركة.

وفي هذا الاطار ندعو وزير التشغيل إلى برمجة لقاء عاجل مع اللجنة الوطنية كما وعدت وزارته بذلك.

إننا ننادي بشكل خاص المركزيات النقابية وعلى رأسها الكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي ينتمي إليها عمال وعاملات الشركة وانخرطوا فيها منذ أزيد من عشرين سنة خلت أن يحظى هذا الملف بالأهمية اللازمة في الحوار الاجتماعي المقبل.

إننا في الختام نؤكد أن الأمر يتعلق بمأساة اجتماعية عميقة تمس 560 عامل.ة وأسرهن ونجدد العهد على مواصلة النضال بمختلف الأشكال المتاحة وسنظل إلى جانب العاملات والعمال حتى النصر الذي نراه قريبا.

هذا ونؤكد في ختام هذا النداء أن مواقفنا هاته نابعة من رفضنا المبدئي للظلم والطغيان والاستغلال بكافة أشكاله ونعبر بالمناسبة عن تضامن قافلتنا في هذه الظروف العسيرة مع ضحايا الفياضانات في سائر المناطق المنكوبة.

مكناس في 15 فبراير 2026

جمعية عباس المساعدي تندد باستفزاز ومحاولات تزوير ذاكرة مقاومة جبل بوكافر

على إثر ما جرى يوم 12 فبراير 2026 الجاري بقرية ألنيف التابعة لإقليم تنغير، حيث أشرف وفد رسمي مغربي-فرنسي على تدشين أشغال ترميم مقبرة تضم رفات جنود فرنسيين وعناصر الكوم الذين قتلوا في معركة بوكافر المجيدة سنة 1933 بجبال صغرو بالأطلس الصغير حيث واجه المقاومون الأحرار بعزة وشموخ جيشا استعماريا ظالما مدعما بالجيش الاسباني ومزودا بأعتى الأسلحة جوا وأرضا، دفاعا عن كرامتهم، وذلك في إطار ما سمي زورا بالذاكرة المشتركة الفرنسية-المغربية. وفي هذا الإطار تعلن جمعية عباس المساعدي للتنمية والثقافة بتزارين إقليم زاكورة ما يلي:

تنديدها الشديد بهذا العمل الذي يعتبر استفزازا لأبناء الجنوب الشرقي وللشعب المغربي الذي رفض الاستعمار وقاومه وقدم من أجل ذلك التضحيات الجسام.

استنكارها لتمجيد الفعل الاستعماري اللاحضاري واللاأخلاقي واللاإنساني المتمثل في قتل المقاومين والمواطنين العزل ومحاصرتهم وتجويعهم، عبر تكريم القتلة والخونة المأجورين.

إن هذا الفعل لا ينتسب للذاكرة الوطنية بل يجرح ذاكرة المقاومين وأبنائهم وأحفادهم خصوصا وأنه تم في منطقة غير بعيدة عن موقع معركة بوكافر المجيدة وعن المناطق التي ينحدر منها متطوعوها.

إنه فعل يعبر عن استمرار النزعة الاستعمارية الفرنسية المقيتة والسعي إلى تكريسها وإضفاء الشرعية التاريخية عليها وإذلال القوى الحرة الرافضة لها.

إن جمعية عباس المساعدي تضم صوتها إلى الأصوات الرافضة لهذا الاستفزاز وتحمل الجهات الرسمية مسؤولية التطبيع مع الاستعمار والامبريالية والصهيونية في زمن المقاومة، وتطالبها بدلا من ذلك بحفظ ذاكرة المقاومة المغربية والعمل على إنصاف منطقة الجنوب الشرقي بتوفير شروط الكرامة لأبنائها نساء ورجالا، بما يتناسب وتضحياتهم ومساهماتهم الكبيرة في سبيل الاستقلال والحرية.

عن جمعية عباس المساعدي للتنمية والثقافة بتزارين
تزارين في :21 فبراير 2026
الرئيس: محمد جعفر المساعدي

شهادة إحدى عاملات شركة سيكوميك بمكناس

أنا حفيظة، عاملة من عاملات سيكوم بمكناس. خمس سنوات ديال التشريد: الشارع، خيام هشة، نعاس على الكارتون، وميكة كتغطي من البرد. كل نهار صراع باش نبقى واقفة، وكل ليلة مواجهة مع الجوع والبرد، وحياتي كتتكسر نهار على نهار بلا رحمة.

سنة ونص وأنا فاعتصام الكرامة قدّام فندق الريف. كنبات على الأرض، كنواجه العطش والجوع والتعب والبرد. كل يوم امتحان، وكل يوم كنقاوم باش ما نطيحش، حيث الكرامة ديالي ما تتباعش.

تشردت حيث طلبت حقي وقلت لا للظلم. توقفات حياتي، وتشردو ولادي معايا، ورغم هاد الشي كامل ما زلت واقفة.

هاد ماشي قصتي بوحدي، هادي قصة جميع عاملات وعمال سيكوم بمكناس: خدمو بعرقهم وتكافؤ وبالطرد والحكرة والتشريد. الألم واحد، والصبر واحد، والإرادة واحدة.

كنجلس على الأرض ماشي ضعف، ولكن حيث تسدّات جميع الأبواب. الحق باقي، والكرامة باقية، وصمودنا أقوى من أي ظلم.

كلنا عاملات وعمال سيكوم
الكرامة خط أحمر
لا للتشريد، لا للحركة.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش)

بلاغ بخصوص نتائج الحوار الاجتماعي القطاعي مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

على أرضية مضامين محاضر الاتفاق المؤرخين في 20 فبراير 2024 و02 أبريل 2024 و07 فبراير 2025، وعدد من مطالب الشغيلة المستجدة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، وفي إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، عقدت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، اجتماعًا مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الذي كان مرفوقًا بعدد من المديرين المركزيين والمديرين العامين للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة، وذلك يوم الثلاثاء 17 فبراير 2026 بمقر الوزارة بالرباط.

وبعد حوار مستفيض وصريح تناول كافة النقط المطلبية والالتزامات العالقة، سواء على مستوى وزارة الفلاحة أو تلك المتوقفة على قرار الوزارة المكلفة بالميزانية وغيرها، وبعد تفاعل الوفد النقابي مع ردود وزير الفلاحة بشأنها، وحصر مخرجات هذا الاجتماع في حينه، ثم بعد القيام بتقييم أولي لنتائج هذا الحوار من طرف الكتابة التنفيذية للجامعة والأطر النقابية التي حضرت الاجتماع المذكور؛ فإن الكتابة التنفيذية تخبر كافة الموظفين والمستخدمين والعمال والفلاحين في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، وعموم الرأي العام الوطني، بنتائج هذا الحوار كما يلي:

أولا: تجديد التزامات الوزير بشأن مواصلة التدخل لدى الوزير المنتدب المكلف بالميزانية من أجل:

-1 التعجيل بإخراج النظام الأساسي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، وكذا باقي الأنظمة الأساسية المتعلقة بمستخدمي كل من وكالة التنمية الفلاحية، ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية للفلاحة، والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، وذلك بمضامينها المتفق عليها مع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي؛

-2 تنفيذ باقي الاتفاقات العالقة ذات الأثر المالي الخاصة بموظفي الوكالة الوطنية للمياه والغابات، كما تضمنها اتفاق 6 مارس 2025، وعقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية للمياه والغابات في القريب العاجل قصد المصادقة على التعديلات المتفق بشأنها وإدخالها على النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة؛

-3 إدماج حاملي الشهادات غير المرتبين في السلاليم المناسبة في القطاع الفلاحي بمناسبة تعديل الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة، طبقا للاتفاق السابق، وعلى غرار ما يجري في بعض المؤسسات العمومية داخل القطاع وخارجه؛

-4 مضاعفة الميزانية المخصصة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية-قطاع الفلاحة لتمكينها من الاعتمادات المالية الكافية لتوسيع سلة الخدمات وتجويدها وتحقيق المساواة بين المركز والجهات وفيما بين المؤسسات المنخرطة وإلحاق مستخدمي المعهد الوطني للبحث الزراعي بـ FOS-AGR.

كما طالبت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي خلال هذا اللقاء من وزير الفلاحة التدخل لدعم تسوية الاتفاقات ذات الأثر المالي لفائدة موظفي الصيد البحري.

ثانيا: توجيهات لمعالجة قضايا ملحة:

وفي هذا الصدد أعطى وزير الفلاحة توجيهاته للوفد الإداري من أجل:

-1 استئناف وتسريع وثيرة المفاوضات لبدء واستئناف أوراش تعديل الأنظمة الأساسية لمستخدمي الغرف الفلاحية، والشركة الملكية لتشجيع الفرس (SOREC)؛

-2 عقد لقاء دراسي تحت إشراف مديرية الموارد البشرية بين المدراء الجهويين للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، بمعية النقابة الوطنية لتوحيد المساطر لتنزيل سليم لمضامين النظام الأساسي للمستخدمين، والاتفاق على إيجاد حل منصف للمستخدمين المقصيين من التعويض عن السكن، وصرف منحة العيد عبر جمعيات الخدمات الاجتماعية وكذا توحيد الهيكلة بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

-3 التدخل العاجل لإخراج مشروع القانون المحدث لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من الأمانة العامة للحكومة ووضعه في المسطرة التشريعية المعتادة.

-4 رفع الموانع القانونية لخدمة بعض فئات المتقاعدين بالمؤسسات المنخرطة عبر تعديل قانون الاحداث، وإنصاف مستخدمي المؤسسات العمومية حديثة الالتحاق بـ FOS-AGRI، مع الانفتاح على مقترحات الوفد النقابي بشأن تنويع مداخيل المؤسسة وإرساء شراكات منصفة مع الجمعيات ومؤسسات الاعمال الاجتماعية في القطاع، والحفاظ على مكتسبات الشغيلة غير المرتبطة بـ FOS-AGRI في أفق تعميمها وتوحيد خدمات الأعمال الاجتماعية في القطاع

-5 جرد وحماية المنشآت والأراضي العارية التابعة للوزارة والمؤسسات العمومية المرتبطة بها، وتعبئتها لفائدة وداديات وتعاونيات الموظفين لإنشاء تجزئات سكنية مع ضرورة دعم مدير الشؤون الإدارية والقانونية والمدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية لهذا الورش، والتأكيد على فتح مخيم السعيدية أمام موظفي الجهة الشرقية، وإمكانية تعميم الاستفادة لاحقا وفق الترتيبات التنظيمية؛

-6 مواصلة البحث عن صيغ لإحداث وتعميم أنظمة التقاعد التكميلي RECORE- لموظفي ومستخدمي القطاع الفلاحي؛

-7 الشروع في وضع تفاصيل إعادة هيكلة المصالح المركزية، التي توجد في مراحل متقدمة من المناقشة مع الوزارة المكلفة بالميزانية.

-8 الرفع من الغلاف المالي للتعويضات عن التنقل، والحفاظ على مكسب (le reliquat)، وتوفير الإمكانيات المالية لصرف التعويضات عن التنقل الفعلية لفائدة موظفي الوزارة بالمصالح الخارجية وكذا صرف منح إضافية لفائدة جميع موظفي/ات وزارة الفلاحة على غرار ما هو معمول به في المؤسسات العمومية؛

-9 إصلاح البنايات الإدارية المتهالكة وتوفير وسائل العمل والتنقل الآمنة والملائمة للمهام الميدانية؛

-10 تمكين الموظفين في وضعية إعاقة من وسائل وظروف عمل تراعي خصوصية وضعهم مع توفير الولوجيات في جميع مرافق الإدارة؛

-11 تدارك الخصاص المهول في الموارد البشرية في الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها؛

-12 النهوض بأوضاع موظفي المعاهد والمدارس الفلاحية من خلال سد الخصاص المهول في الموارد البشرية وتأهيل البنيات التحتية وتجديد التجهيزات البيداغوجية والضيعات التطبيقية بما يضمن جودة التكوين؛ وكذا تحيين البرامج الدراسية وتحسين ظروف تدريب وإيواء الطلبة وتعميم اعتماد (les passerelles) لضمان تساوي الفرص امام كافة المتدربين؛

-13 تصحيح وضعية الموظفين القادمين من قطاع المياه والغابات بإعادتهم لمكان تعيينهم قبل انهاء الالحاق؛

-14 مركزة صرف رواتب مستخدمي الغرف الفلاحية على غرار غرف الصناعة التقليدية، لتفادي التأخير المتكرر في صرفها؛

-15 الاستمرار في البحث عن وعاء عقاري لاحتضان مقر وكالة التنمية الفلاحية.

ثالثا: التزامات مرتبطة بالقطاع الخاص الفلاحي والفلاحين.

أكد الوزير على:

-1 مواصلة العمل مع وزارة التشغيل لإخراج مرسوم يدقق كيفية ومراحل تحقيق المساواة بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي ونظيره في باقي القطاعات تدريجيًا إلى غاية 2028، تنفيذا للالتزام الحكومي، ومواصلة العمل مع باقي المتدخلين لمعالجة ظروف نقل العاملات والعمال الزراعيين؛

-2 استكمال مشاريع فك العزلة وبناء الطرق بإقليم اشتوكة آيت باها طبقا لاحد التزامات الوزارة خلال لقاء 13 دجنبر 2024 بولاية أكادير؛

-3 التعجيل بحل مشاكل الشراكة على أراضي الدولة وإنصاف العمال المتضررين؛

-4 عقد اجتماع ثلاثي بين الجامعة ومديرية الموارد البشرية ومديرية المالية التابعة للوزارة بخصوص عمال تعاونية الفضيلة تنفيذا لاتفاق 17 نونبر 2017؛

-5 الإعداد لعقد لقاء قريب مع ممثلي الفلاحين المنتسبين لجامعتنا بخصوص أوضاع ومطالب الفلاحين.

رابعا: مأسسة الحوار الاجتماعي والحريات النقابية.

في هذا المحور أكد الوزير على:

-1 التزامه باحترام دورية الحوار الاجتماعي القطاعي مرتين في السنة؛

-2 عقد لقاءات مع مسؤولي بعض المؤسسات العمومية تحت إشراف الكاتب العام للوزارة وسهر مديرية الموارد البشرية على تتبع تنفيذ المحاضر والالتزامات الناشئة عن الحوارات بين الجامعة والوزارة؛

-3 عقد لقاء مع تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي؛

-4 عقد لقاء مع تنظيم متقاعدي القطاع الفلاحي؛

-5 استئناف عقد اللقاءات السنوية بين النقابة الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمدراء الجهويين لهذه المؤسسات؛

-6 إنصاف بعض المستخدمين المتضررين بسبب انتمائهم النقابي بسبب الشطط في استعمال السلطة ونخص بالذكر حالة المستخدم والمستخدمة بالمديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية بالداخلة-واد الذهب، والمستخدم من الغرفة الفلاحية لكلميم.

إن الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إذ تنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت الاجتماع، فإنها تسجل في المقابل وبأسف شديد استمرار تعثر القضايا والملفات الأساسية التي تشغل بال الآلاف من الشغيلة الفلاحية، بسبب تعنت الوزارة المكلفة بالميزانية وجهات حكومية أخرى، وهو ما يكاد يفرغ الحوار الاجتماعي القطاعي من مضمونه ويُراكم انتظارات الشغيلة التي تؤدي مهامها بتفان ونكران للذات، في ظروف صعبة تتطلب مضاعفة التعبئة لمواصلتها، خدمة للمرتفقين وللفلاحة.

وعليه، فإن الكتابة التنفيذية تحيل نتائج هذا الحوار على المكتب الجامعي للتقييم واتخاذ الموقف النهائي بشأنها.

عن الكتابة التنفيذية
الرباط في 19 فبراير 2026

بعض التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 20)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بمناطق الصراع – ببعض بلدان أسيا

الهاشمي كبدة

تُعتبر آسيا من أشسع القارات مساحة. ووفق التقسيم التقليدي للجغرافيين، فهي موزعة إلى أربع مناطق رئيسية: الجنوبية الغربية، وتشمل الأناضول وشبه الجزيرة العربية وإيران وأفغانستان؛ والشمالية، وتقع بالكامل ضمن روسيا؛ والجنوبية، وتشمل خصوصا الهند والهند الصينية وأرخبيل الملايو؛ والأقصى الشرقية، التي تنتمي إليها قوى اقتصادية متعددة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين... وفي هذه الكتلة الترابية التي تعد مهد الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى اليهودية والمسيحية والإسلام، والديانات الأخرى الهندوسية والبوذية...، وتحوي أكثر من مئة شعب وأكثر من ثلاثين دولة، ، فإنه يبدو متعذرا الصواب في اختيار مُرض منطقيا يكفل تحليلا شاملا للحركة النقابية الآسيوية. وبالنظر لهذا العامل، أكتفي بتناول ثلاثة تجارب للبنيات النقابية بكل من اليابان والصين والهند.

يمكن تمييز مرحلتين في تاريخ الحركة النقابية اليابانية. فمنذ حقبة الميجي(a) وحتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، كانت الحركة هشة جراء تعرضها للقمع باستمرار. وانطلاقا من 1895، بدأت الإضرابات تُصبح ظاهرة منتظمة، وهي السنة التي ترسخ فيها الفكر اليساري. غير أن العمل النقابي باليابان خضع للحظر في 1911 و1937. وفي 1921، أنشئت أول مركزية نقابية تحت اسم رودو سودومي. أما بشأن تأثر الحركة النقابية اليابانية بالسياسة، فإن التيار الشيوعي، الذي كان في البداية ديناميا بالمقارنة مع التيارات اليسارية الأخرى، انغمس منتسبوه سريعًا في خلافات فصائلية. ومع ذلك، فقد حافظ هذا التيار على مستوى من الحيوية داخل الجناح اليساري لهذه الحركة. وغطت المرحلة الثانية من الحركة النقابية اليابانية ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بدأت بإصدار التشريعات المنظمة لعلاقات الشغل التي أملتها سلطات الاحتلال الأمريكي، حيث كان على النقابات الخضوع لسطرة التأهيل. وتم اختزال التفاوض حول المطالب الشغلية على مستوى وحدة الإنتاج فقط وضمن دستور البلاد، الذي وضعته القوات المحتلة، الحق في تشكيل النقابات والعمل الجماعي. وبعد فترة من المواجهة مع السياسات الشغلية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة، محورت الحركة النقابية اليابانية، المنقسمة إلى عدة مركزيات ونقابات مستقلة، جهودها على الأجور، فيما رافق التضخم نموها القوي بعد الحرب(1).

قبل الحرب العالمية الثانية، كان عدد المنقبين باليابان مستقرا على 350000 منقبا، وكانوا ينتسبون على الخصوص إلى صناعة النسيج والقطاع البحري. وبعد الاحتلال الأمريكي، نمت الحركة النقابية اليابانية بسرعة. ففي 1947 كان حجم العضوية في النقابات 6000000 منخرطا ضمنهم 3500000 عضوا كانوا ينتسبون إلى نقابات مستقلة. وكانت تتنافس في المشهد النقابي الياباني كونفدراليتان وازنتان: صودومي من طراز الاتحاد العمالي البريطاني والمدعومة من الفيدرالية الأمريكية للشغل، وسانيتسو التي كانت تلقى تأييد «مؤتمر المنظمات الصناعية» الأمريكي. وتمتع التيار الشيوعي في العمل النقابي الياباني بمكاسب سريعة إلى غاية فبراير 1947 حيث كان رد فعل المارشال الأمريكي مارك أرثور الحاكم العسكري لليابان أنذاك، قويا ضد محاولة إضراب عام. ومن ثمة جاء قانون أملته سلطات الاحتلال بتقييد الحق في الإضراب وفي العمل النقابي لاسيما في قطاعات الخدمات العمومية. وفي دجنبر 1950، في أعقاب التدابير المتخذة ضد التيار الشيوعي في صفوف النقابات اليابانية، تم تشكيل مركزية «المجلس العام للنقابات سوهيو»، والتي كانت موجهة لكي تصبح مركزية نقابية وحيدة. وقد أكد هذا المجلس استحواذه في 1953 على 3400000 عضوا(2).

كان من مخرجات المؤتمر الثاني لمركزية المجلس العام للنقابات اليابانية المنعقد في 1953: معارضة إقامة القواعد العسكرية على التراب الياباني؛ رفض المساعدة الآتية في إطار اتفاق الأمن المتبادل الموقع بين اليابان والولايات المتحدة؛ تأييد إقامة علاقة طيبة مع الأممية النقابية الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، لكن كذلك مع الصين ومع المنظمات النقابية التي ظلت خارج الأمميات النقابية. وكان زعيما هذا المجلس الأكثر نفوذا هما الأمين العام الاشتراكي إيوي، وسابقه في الأمانة العامة تاكانو الذي كان يحظى بدعم العناصر الشيوعية والعناصر المتعاطفة مع التيار الشيوعي. وبين تياري إيوي وتاكانو، صار رئيس المجلس هاراغوشي يسعى للوساطة بين التيارين بالقيام بأدوار تحكيمية لم تكن يسيرة. وفي 1954، أنشأ قادة المركزية المجلس العام للنقابات اليابانية «المعتدلون» مركزية نقابية أخرى تحت اسم «زينرو». وكانت هذه الأخيرة تضم في 1956 مليون منخرط وقد انضمت في نفس السنة إلى الأممية النقابية الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة(3).

اقتحم التصنيع بلاد الصين في بداية القرن العشرين، ومن ثمة تشكلت الطبقة البروليتارية وظهرت تنظيمات المقاومة العمالية الأولى. وشرعت الأفكار الأناركية والاشتراكية الآتية من الجامعات الأوروبية في اختراق صفوف الطبقة العاملة الصينية. وبحلول 1906، كان العمال الصينيون على دراية جيدة بالاشتراكية والأناركية والحركة النقابية. وطيلة صيف 1911 نفذت إضرابات بإقليمي السيتشوان وهيونان رفضا للسياسة الإمبريالية المجسدة في تفويت قطاعات إنتاجية من قبيل السكك الحديدية إلى الرأسماليين الأجانب. وأسفر القمع عن استشهاد 12000 مواطنا صينيا. وفي مايو 1919، اندلعت إضرابات واسعة النطاق احتجاجا على التواطؤ الذي دبر بفرساي بين القوى الغربية واليابان ضد المصالح الصينية، وتحديا للنظام القديم المسؤول عن معاناة الشعب. وترجم المد العمالي إلى تأسيس منظمة نقابية فيدرالية بإقليم كانتون في 1922. وكان هذا التأسيس بوابة لإنشاء الفيدرالية الوطنية للنقابات العمالية للصين في 1925. وقاد الصينيون، في ظل حضور شيوعي قوي، مقاومة شرسة ضد قوات الاحتلال الياباني بإقليم شنغهاي، والبريطاني بإقليم كانتون. وباستثناء النقابات «المعتدلة»، بل وحتى الموالية للنظام، التي نفذت احتجاجات من حين إلى آخر، عمد حكم كاي شيك(b) إلى خنق العمل النقابي مما أرغم التنظيمات النقابية إلى اللجوء إلى العمل في السرية للحفاظ على وجودها(4).

عادت الفيدرالية الوطنية للنقابات العمالية للصين للظهور في 1948 بإقليم هاربين الذي سبق أن حرره الثوار الشيوعيون. ثم نقلت إلى بكين في 1949 بعد ظفر الحزب الشيوعي الصيني، بقيادة ماو تسي تونغ، بالسلطة. وجدير بالذكر أن ماو، المختلف مع توجهات الأممية الشيوعية الثالثة، راهن خاصة، في فعله الثوري، على الفلاحين والكفاح المسلح. وبصفته الزعيم الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية، كانت انشغالاته منصبة على الإنتاج الاقتصادي. وبشأن تصوره النقابي، فقد تبنى وظائف النموذج السوفيتي. وعليه، هندست الحياة النقابية الصينية على إيقاع سياسة الحزب الشيوعي الصيني: مرحلة إرساء اللبنات التأسيسية للنظام التي غطت الفترة 1949-1952؛ فترة المخطط الخماسي الأول 1952-1957؛ القفزة النوعية إلى الأمام بعد 1957(5).

وهكذا فإن أداء الحركة النقابية الصينية ينقسم إلى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة ما قبل ظفر الحزب الشيوعي الصيني بالسلطة ومرحلة ما بعده. فقبل الاستيلاء على السلطة، قادت النقابات الصينية لسنوات عديدة مدرسة النضال القاسي، ولعبت دورا كبيرا في تعبئة وحشد الجماهير العمالية ضد الرجعية والبؤس، ومن أجل السلام والحرية وحق الشعب في تقرير المصير. ومع انتصار الثورة، أصبحت النقابات مدرسة للتربية والتوجيه بالنسبة لملايين المناضلين الذين ساهموا في بناء صرح دولة الديمقراطية الشعبية والذين أنجزوا عملا بطوليا في سبيل جعل الصين بلدا مصنعا لاسيما بمضاعفة وحدات الإنتاج التي تنتظم فيها المحاكاة الاشتراكية. وعرف حجم العضوية في النقابات الصينية انفجارا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ انتقل عدد منخرطيها من 800000 منخرطا في 1945 إلى 4000000 عضوا في 1949، ليقفز إلى 13700000 منقبا في 1957(6).

انتقلت شبه القارة الهندية، التي كانت موضوع صراع بين القوى الاستعمارية الهولندية والفرنسية والبريطانية، بالتدريج إلى حكم التاج البريطاني ابتداءً من نهاية العقد السادس من القرن الثامن عشر. وفي ختام أربعينيات القرن التاسع عشر وطن رأسماليو النظام المحتل تصنيعا محليا بتلك البقاع، ليتنقل بعض من هذا النمط الإنتاجي إلى ايدي الرأسمال المحلي حوالي نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر. ومع تشكل الطبقة البروليتارية، طفحت إلى الوجود، في ارتباط فعلي بالاحتجاج العمالي، أولى لبنات الحركة النقابية. ففي 1905، تأسس اتحاد عمال الصحافة للبنغال. غير أن الحراك المطلبي الاحتجاجي العمالي كان يندرج في مطلب أوسع نطاقا للتحرر الوطني. ففي 1908، شنت الطبقة العاملة بمنطقة بومباي إضرابات من أجل الإفراج عن أحد القادة الوطنيين الذي اعتقلته السلطات الاستعمارية. وسرعت الحرب العالمية الأولى من وتيرة نمو الرأسمالية بالهند، ومعه نمت هيكلة الحركة النقابية الهندية. ففي 1920، تهيكلت مركزية نقابية تحت اسم «مؤتمر عموم الهند لاتحادات العمال». وحمل البيان الصادر عن مؤتمرها التأسيسي، بنبرته الإصلاحية والوطنية، دعوة إلى الوحدة. وشهدت تعبئة الأجراء تكثيفا قويا بالرغم من تراجع النشاط الاقتصادي(7). وعرفت الفترة 1926-1929 تصاعدا في حدة النضالات، لا سيما ضد سياسة التقشف. وفي 1931، غادر المنتسبون إلى التيار الشيوعي مركزية «مؤتمر عموم الهند لاتحادات العمال» ليؤسسوا مركزية نقابية جديدة تحت اسم «مؤتمر الاتحادات العمالية الحمراء». لكن النضال ضد تداعيات الأزمة الاقتصادية ل 1929 شجع على الوحدة من جديد والتي تحققت في 1935. وحتى نيل الهند الاستقلال في 1947، كانت القتالية العمالية الهندية شرسة. وبالنسبة لنفوذ التيار الشيوعي داخل مركزية «مؤتمر عموم الهند لاتحادات العمال» الموحدة، فقد نما تدريجيا إلى أن توج باستحواذ هذا التيار على قيادة هذه المنظمة في 1945(8).

بعد أن أضعفها استنزاف مقدراتها الاقتصادية في الحرب العالمية الثانية ونخرتها المجاعة التي تلت هذه الحرب، ودمرتها الحرب الأهلية التي أعقبت انفصال دولة باكستان عنها، خضعت الهند المستقلة لحكم حزب المؤتمر الوطني الهندي. ولقد انعكس النظام السياسي الناشئ على المشهد النقابي بطفرة في التعددية النقابية. فأتباع المهاتما غاندي(c)، عمدوا إلى إنشاء غداة الاستقلال مركزية نقابية جديدة تحت اسم «لاتحاد الوطني الهندي للعمال». وفي السنة الموالية 1948، هجر المنتسبون إلى التيار الاشتراكي صفوف مركزية «مؤتمر عموم الهند لاتحادات العمال» لينشؤوا مركزية نقابية تحمل اسم «هند مازدور سابها». وبادر المنتسبون إلى التيار الاشتراكي الجذري، خاصة التروتسكيون، إلى تشكيل مركزية تحت اسم «مؤتمر النقابات الموحدة». ومن 1947، كان حزب المؤتمر الوطني الهندي يحظى بدعم المركزية النقابية «المؤتمر الوطني الهندي للنقابات»، والتي كانت معتدلة في مطالبها، ومؤيدة للمخططات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ونصت التشريعات الشغلية المتعلقة بالقطاعات الصناعية والخدماتية المنظمة على تفضيل التحكيم، وزادت من تقييد الإضرابات، واقصت النقابات «غير المرغوب فيها». ومع ذلك، مارس «مؤتمر عموم الهند لاتحادات العمال» نفوذا حقيقيا. وفي 1955، قام حزب هندوسي محافظ بزيادة التعددية النقابية من خلال إنشاء مركزية نقابية تحت اسم «بهاراتيا مازدور سانغ» كانت تمول من الموارد الآتية من المعابد الهندوسية(9).

وفي المجمل، كانت تتنافس على الساحة النقابية الهندية بعد الحرب العالمية الثانية أربع مركزيات وازنة: مركزية «مؤتمر عموم الهند لاتحادات العمال» التي أكدت قيادتها أنها كانت تأوي في 1957 مليون عضو؛ مركزية «المؤتمر الوطني الهندي للنقابات» المرتبطة بحزب المؤتمر الوطني الهندي، وقد انضمت إلى الأممية النقابية الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة وقدر حجم الانخراط فيها في 1956 ب 1400000 عضو؛ مركزية «هند مازدور سابها» كان ينتسب إليها 400000 عاملا، وكانت منضوية أيضا تحت لواء الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة بالرغم من أن التيار الاشتراكي هو النافذ في أجهزتها التنفيذية والتقريرية؛ مركزية «مؤتمر النقابات الموحدة» كان يهيمن على قيادتها التيار التروتسكي وكانت تضم 360000 عضو(10).

Hiroatsu NOHARA, le syndicalisme japonais, Paris, Revue Travail et Emploi, 1-1990.
Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1958.
Idem.
René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1993.
Idem.
Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1958.
Sukomai SEN, Working Class of India : History of Emergence and Movement 1830-1970, Columbia, South Asia Books, 1977.
Idem.
René MOURIAUX, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1993.
Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1958.

هي الحقبة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (1912-1868). أطلق عليها اسم ميجي والذي يعني الحكومة المستنيرة، تلميحا للحكومة الجديدة التي تولت شؤون البلاد. وكان هذا الاسم أيضا هو اللقب الرسمي للإمبراطور موتسوهيتو، والمعروف بميجي تينو.

نظام ديكتاتوري تسلط على الشعب الصيني من 1928 إلى 1949 تاريخ دحره وهروبه إلى جزيرة تايوان. وقد عرف حكم كاي-شيك، الذي ترأس ما سمي بالجمهورية الصينية الوطنية بتايوان من 1949 حتى 1975، بالسلطوية ومعاداة الشيوعية وفرض الأحكام العرفية. وكان يحظى بالدعم المطلق للإمبريالية الأمريكية.

هو محامي وسياسي هندي بارز(1869-1948). لقب بالزعيم الروحي للهند في مرحلة النضال من أجل الاستقلال. كان رائد حركة مقاومة الاحتلال والاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل. وتزعم الكفاح السلمي ضد المحتل البريطاني الذي توج بجلاء قوات هذا الأخير عن بلاده في 1947.

في الحاجة إلى جبهة شعبية أممية مناهضة للإمبريالية

عبد السلام العسال

تقديم عام:

خلال سنة 2026 الجارية، يكون قد مر قرن وعشر سنوات على تأليف القائد الشيوعي الثوري المعلم فلاديمير إليتش لينين لكتابه الشهير «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» (1916) الذي يعتبر لأحد أهم المراجع الأساسية لفهم تطور الرأسمالية إلى حدود العقد الثاني من القرن العشرين، ففي هذا الكتاب المهم، حلل لينين، بشكل علمي، التحولات التي عرفها نمط الإنتاج الرأسمالي، والتي جعلت الرأسمالية تنتقل إلى أعلى مرحلة من مراحل تطورها، وهي مرحلة الإمبريالية، إذ انتقل نمط الإنتاج الرأسمالي من مرحلة الارتكاز على التنافس الحر إلى مرحلة الاحتكار العالمي العنيف، والذي يرتكز (الاحتكار) بدوره على تركز الإنتاج بالموازاة مع الاحتكار، واندماج رأس المال الصناعي والمالي، وتشكل طبقة مالية مسيطرة، وإعطاء الأولوية لتصدير رأس المال على تصدير السلع، وظهور اتحادات احتكارية دولية تتقاسم الأسواق، واكتمال التقسيم الاستعماري الرأسمالي للعالم، وأوضح لينين كيف أن التناقضات التي تتفجر وسط الأنظمة الرأسمالية هي التي تؤدي، بالضرورة، إلى اندلاع الحروب بين القوى الإمبريالية التي تسعى إلى تقسيم العالم، وأعطى مثالا على ذلك وهو أن الحرب الإمبريالية الأولى (1914-1918) كما سماها هو (الكتاب صدر قبل نهاية هذه الحرب)، ما هي إلا تفجر للتناقضات بين الأنظمة الإمبريالية المتحاربة فيما بينها لتقسيم العالم.

بعد قرن وعقد من الزمان على صدور كتاب لينين وما تضمنه من معطيات وتحليلات واستنتاجات بصدد تطور الرأسمالية التي انتقلت في عهده إلى طورها الأعلى الذي هو الإمبريالية، نجد أنفسنا اليوم أمام أسئلة جديدة لفهم طبيعة ومرتكزات وتحولات الإمبريالية في عصرنا الحالي، التي أصبح وجودها واستمرارها يهددان وجود البشرية ككل، فأين نحن من تطور الإمبريالية في عصرنا الحالي؟ وما هي السمات العامة التي تتسم بها في المرحلة؟ وما هي السبل الكفيلة بمواجهتها والتصدي لها في أفق دك نظامها العالمي وإقامة النظام الاشتراكي على أنقاضها، على طريق تحقيق نظام شيوعي عالمي خال من الحروب والاحتكارات والملكية الفردية لوسائل الإنتاج واستغلال الإنسان للإنسان؟

وإذا كانت الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية، فإن التوحش الدموي اللامحدود هو أعلى مراحل الإمبريالية، ونعني به أن الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، وصلت إلى طورها الأعلى لفرض تحكمها في العالم والسيطرة على الشعوب ونهب ثرواتها، عبر إشعال المزيد من الحروب والتوترات الجيوسياسية بما في ذلك عبر اللجوء إلى حرب الإبادة كما هي ما زالت مستمرة ضد الشعب الفلسطيني، والتهديد بشن حروب على الدول الممانعة الرافضة للهيمنة الإمبريالية (كوبا، كولومبيا، البيرو....) والتهديد بضم أراضي وبلدان مستقلة إلى الأراضي الأمريكية (غرينلاند، بنما..) والتحشيد العسكري غير المسبوق لتطويق إيران وتهديدها بالحرب إن هي لم تتفاوض مع أمريكا والاستجابة لشروطها المذل، المستفزة والقاتلة (صفر تخصيب لليورانيوم، نقل المخصب منه إلى خارج إيران، تدمير برنامج الترسانة الصاروخية الإيرانية...)، بما يضعف النظام الإيراني ويجعله لقمة سائغة أمام الكيان الصهيوني وأمام فلول النظام الشاهنشاهي المقبور في أفق إسقاط النظام الإيراني وإقامة نظام عميل لأمريكا بديلا عنه، بل ووصلت مستويات التوحش الدموي للإمبريالية إلى حد الاعتداء على دولة ذات سيادة هي فنزويلا واختطاف رئيسها المنتخب بشكل ديمقراطي وزوجته واقتيادهما إلى أمريكا لمحاكمته فيها، وكل ذلك تم أمام أنظار العالم خارج أية مظلة للقوانين الدولية أو حتى الأمريكية نفسها، ودون أي رد فعل من طرف هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الموكول إليها حماية الأمن والسلم العالميين بما في ذلك مجلس الأمن، والهدف طبعا من هذا العدوان هو السيطرة على نفط فنزويلا لحل أزمة النفط الأمريكية، ووضع حاجز أمام بيعه للصين وروسيا.

نحن اليوم نوجد أمام طور أعلى خطير من أطوار تطور الإمبريالية، سماته الأساسية الدوس على كل القوانين الدولية، وضرب الأعراف الديبلوماسية الدولية التي تحكم العلاقات الدولية بين الدول، والاحتكام إلى منطق القوة والغطرسة والسيطرة والاحتلال والتدمير وزرع مظاهر الرعب والتخويف وممارسة الإرهاب بكل أشكاله، وهكذا أصبحت كل شعوب العالم مهددة أمام هذا التوحش الدموي غير المسبوق للإمبريالية، خاصة بعد تشكيل الرئيس الأمريكي الأرعن لما سمي «مجلس السلام» كبديل عن هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية، والذي عَيَّن على رأسه كبار مجرمي الحروب من أمثال كوشنير وطوني بلير وغيرهما، وهو ما يعني أن القانون الدولي -على علاته- أصبح في خبر كان، وأن العلاقات الدولية ستصبح، من الآن فصاعدا، محكومة بقانون القوة التي تتوفر عليها الإمبريالية وليس بقوة القانون الذي تتوفر عليه الأمم المتحدة، وما وقع لفنزويلا، والتهديد بضم غرينلاند، والتهديد بالعدوان على إيران وغيرها من الدول ليس ذلك كله إلا مقدمات ملموسة لهذا التوحش الدموي الإمبريالي، والذي لا يمكن التصدي له إلا من خلال نضال أممي شعبي مناهض للإمبريالية.

الجبهة الأممية الشعبية المناهضة للإمبريالية ضرورة وجودية:

لقد كان من بين النتائج المباشرة لمعركة طوفان الأقصى البطولية وحرب الإبادة الصهيوإمبريالية، هبة قوية وكبيرة للعديد من شعوب العالم للتضامن مع الشعب الفلسطيني ولإدانة حرب الإبادة في حقه، ومازالت مجموعة من الشعوب تخرج إلى شوارع العواصم والمدن الكبرى في العديد من دول العالم بما في ذلك في قلب الدول الإمبريالية الداعمة للكيان الصهيوني النازي المجرم، وهو ما يبين أن هذه الشعوب تكتنز غضبا شديدا ضد الإمبريالية والكيان الصهيوني، وأنها مستعدة للنضال الشعبي ضدهما بكل ما أوتيت من قوة، وتلعب القوى الديمقراطية والتقدمية والشيوعية أدوارا كبيرة في تأطير المسيرات ومختلف الأشكال النضالية الشعبية في العديد من بقاع العالم، غير أن هذه النضالات تبقى في الغالب محكومة بطابعها القطري على صعيد كل بلد، بينما مناهضة الإمبريالية تقتضي، في الظرف الراهن، توحيد جهود كافة هذه القوى في إطار جبهة أممية شعبية عريضة وممتدة في كل أنحاء العالم، لخوض النضال بشكل وحدوي ضد الإمبريالية، وذلك على قاعدة برنامج نضالي شعبي متوافق حول مرتكزاته وشعاراته وأهدافه وسبل تنفيذه.

في المرتكزات: تكون الجبهة ذات طابع أممي شعبي لها امتدادات تنظيمية ونضالية في مختلف أنحاء العالم، وقادرة على لف مختلف الطبقات والفئات الشعبية المتضررة من الغطرسة الإمبريالية في كل بلد، وأن تكون مؤطرة من طرف القوى المناهضة للإمبريالية التي عليها أن تكون قادرة على التنسيق فيما بينها في مختلف أنحاء العالم، وداخل كل بلد على حدة، عبر آليات وسبل متاحة، مستفيدة من التطور التكنولوجي ومن الإمكانيات الهائلة التي تتيحها وسائط التواصل الاجتماعي؛

في الشعارات: ينبغي أن تكون شعارات الجبهة واضحة ودقيقة لتأطير نضالاتها في المرحلة، وأن تتركز بصفة خاصة على مناهضة الإمبريالية والتصدي لمخططاتها العدوانية، ورفض وإدانة سعي الإمبريالية لإشعال المزيد من الحروب، ورفض وإدانة مواصلتها العدوان على الدول والشعوب، وأن تعتبر أن السلام العالمي يجب أن نحققه بأيدنا، وأن تجعل من شعار دعم الشعب الفلسطيني والتصدي للكيان الصهيوني واجبا نضاليا وإنسانيا وأخلاقيا، وأن تعتبر مناهضة الإمبريالية مسؤوليتنا جميعا، والتصدي على مستوى شعوب العالم لها هو سبيل البشرية للتحرر والانعتاق من الاستعمار الإمبريالي في صيغته الدموية المتوحشة الحالية؛

في الأهداف: يجب أن تكون أهداف الجبهة واضحة وقابلة للتحقيق، ومن بينها العمل على إضعاف الإمبريالية وعزلها عن شعوب العالم، التصدي العالمي على مستوى الشعوب لأي اعتداء إمبريالي على أي شعب أو أية دولة ممانعة، دعم الشعوب والدول المستقلة المستهدفة من طرف الإمبريالية (فنزويلا، كوبا، كولومبيا، إيران...)، مواصلة دعم كفاح الشعب الفلسطيني وفضح حرب الإبادة الصهيوإمبريالية التي ما زال يتعرض لها بشكل يومي في غزة على وجه الخصوص؛

في سبل المواجهة: اعتماد كل السبل التي تصب في مسارات التصدي للإمبريالية والصهيونية، وفي مقدمتها المسيرات في العواصم والمدن والقرى، العصيانات، الاعتصامات، مقاطعة البضائع والسلع، مقاطعة شحن الأسلحة في الموانئ والمطارات وخصوصا الموجهة للكيان الصهيوني، ملاحقة المسؤولين الإمبرياليين والصهاينة أينما حلوا ومقاطعة أنشطتهم وفضحهم، الفضح عبر وسائط التواصل الاجتماعي...

في التمفصل بين الجبهة الأممية الشعبية والجبهة الأممية الشيوعية:

يطرح النهج الديمقراطي ضمن أطروحاته الصادرة عن مؤتمره الخامس (يوليوز 2022) ما يسميه السيرورة الرابعة ضمن السيرورات الأربع التي يناضل من أجل المساهمة في بنائها، وتتعلق السيرورة الرابعة ببناء جبهة أممية ماركسية تتكون من مختلف الأحزاب الماركسية المناضلة في مختلف أنحاء العالم، لتخوض صراعا طبقيا تناحريا ضد الإمبريالية بهدف القضاء على الرأسمالية بما هي نمط إنتاج يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعلى الاحتكار والتحكم في السوق وعلى الاستغلال الطبقي المكثف للطبقة العاملة من طرف الرأسماليين المستغلين والجشعين.

وإذا كانت الجبهة الأممية الشعبية تهدف بشكل عام إلى التصدي للإمبريالية بهدف إضعافها وإفشال مشاريعها ومخططاتها التدميرية للبشرية وللبيئة، فإن الهدف الاستراتيجي للجبهة الأممية الماركسية أو لنقل الشيوعية هو دك النظام الرأسمالي ككل وإقامة نظام شيوعي على أنقاضه لتحرير الشعوب وفي مقدمتها طبقاتها العاملة من نير الاستغلال الرأسمالي.

هذا التلاقي بين الجبهتين حول النضال ضد الإمبريالية هو ما يجعلهما متمفصلتين حول هدف مركزي مشترك هو محاربة الإمبريالية، وهذا التلاقي هو الذي يقود حتما إلى أن تكون الجبهة الماركسية مكونا أساسيا من مكونات الجبهة الأممية الشعبية التي هي أوسع من الناحية التنظيمية باعتبارها تلف كافة القوى المناهضة للإمبريالية، السياسية منها والنقابية والحقوقية والاجتماعية والنسائية والشبيبية وغيرها، بينما الجبهة الماركسية تكون مكونة حصريا من التنظيمات الماركسية الثورية التي تستهدف القضاء التام على الرأسمالية، ولأنها ثورية فإنها مؤهلة لأن تقوم بأدوار مهمة في تقوية الجبهة الأممية الشعبية حيث يفترض نظريا أن تكون أحد أهم ركائزها التي تضمن استمراريتها وطول نفسها.

القنيطرة: 16 فبراير 2026

في الحاجة إلى الحزب المستقل للطبقة العاملة

« إن الطبقة العاملة هي المنتج الأكبر للثروة و هي الطبقة التي تبيع قوة عملها بما هي كل ما تملك لبيعه من أجل البقاء على قيد الحياة، إذن فهي الطبقة ذات المصلحة الأولى في تملك حزب مستقل باعتبارها طبقة ثورية. و بما انها كذلك و بحكم مكانتها المهمة في البنية الاجتماعية و الاقتصادية ،فلا يمكنها تحرير نفسها إلا إذا تحرر المجتمع كله. هي إذن طبقة صاحبة مشروع مجتمعي،تحرري الذي هو مشروع الطبقة العاملة. و لا يستقيم القيام بدورها التحرري هذا إلا بتملك هيئة أركان لخوض الصراع على المستويات السياسية و الاقتصادية والثقافية بواسطة الحزب المستقل للطبقة العاملة.

بصدد دروس سيرورة بناء وبلترة الحزب المستقل للطبقة العاملة

حفيظ اسلامي

النظام الرأسمالي غزى العالم وعولم العلاقات الرأسمالية السلعية عليه، واستطاع النجاة من محاولات وتجارب الثورة عليه في بلدان المركز بعد تفكك المنظومة الاشتراكية المطبقة الرادعة، وتراجع الأطروحات الثورية للعديد من الأحزاب الشيوعية وخاصة الأوروبية.

لكن النظام الرأسمالي في مراحله المختلفة وصولا إلى مرحلة الإمبريالية الإبادية/ الاستئصالية التي نعيش أطوارها لم يتغير من حيث جوهر علاقات الإنتاج، فالاستغلال الطبقي لا يزال القانون المادي الساري، والاضطهاد القومي والاستعمار المتجدد والتوحش والافتراس متلازمة له. أما النضال الطبقي ضدهما فهو موجود حتى في حالة الجزر، والطبقة العاملة توسعت وتنوعت أنشطتها في بلدان المركز والأطراف مع تغييرات كبيرة في وضعيتها نتيجة التموجات الديمغرافية وفرط الاستغلال وتنوعه، وتطور التكنولوجيا وخاصة الرقمية.

ولا تزال تحتفظ الطبقة العاملة بوحدتها الموضوعية التي يحددها موقعها في علاقات الإنتاج، كما لا تزال المهمة الأولى التي أسندها لها الفكر الاشتراكي هي هي ، بالرغم من كل الموضات التحريفية التي تفكك ولا تغيّر، تهدم ولا تبني.

إن التغيير لن يكون إلا ثوريا بقيادة الحزب المستقل للطبقة العاملة وحلفائها، والحزب البروليتاري عليه أن يكون جاهزا لمهمات قيادة الصراع أو المشاركة فيه، كما يجب أن يكون جاهزا لقيادة الانتقال إلى الاشتراكية وهي المهام/ البوصلة ، إن ذلك هو برنامج الشيوعيين الذي أثبت جدارته في المنعرجات المفصلية في تاريخ الصراع الطبقي الحديث .

إن التغلب على قوى الثورة المضادة وأزلامها يتطلب شحذ سلاح التنظيم في وجهها فلا الطبقة العاملة ولا الجماهير الشعبية كلها (أغلبية الشعب) بمستطاعها هزم طبقة بورجوازية (وهي قلة عددية) سائدة وتمتلك السلطة وأجهزة العنف والقمع الطبقي والايديولوجي ، إذا كانت فاقدة لسلاح الحزب وبوصلة الخط السياسي الطبقي ، ما يهزم الطبقة السائدة هو أن تتحول الطبقة العاملة إلى طبقة لها حزبها الذي يمثل قيادتها المنظمة (هيئة أركانها) ويعبر عن وعيها (عقلها الجمعي المفكر) ويوجهها لخوض حرب الصراع الطبقي مع حلفائها لهزم الاستغلال والتبعية ولتحصين المجتمع من قوى الثورة المضادة.

الطبقة العاملة المنظمة سياسيا في حزب طبقي هي الطبقة الثورية في نمط الإنتاج الرأسمالي في جميع مراحله بما فيها مرحلة الإمبريالية الإبادية/الاستئصالية:

مع أواسط القرن 19 : في «البيان الشيوعي» لكارل ماركس وانجلز سنة 1848 تم تحليل وتشخيص وضع النظام الرأسمالي ،وبعد أن حدد «البيان الشيوعي» طبيعة الصراع في العصر الرأسمالي باعتباره صراع بين الطبقة العاملة والبورجوازية المالكة لوسائل الانتاج دعا العمال إلى «الإتحاد»/أي التنظم في وجه الاستغلال الرأسمالي تحت شعار: «يا عمال العالم اتحدوا !» ، هكذا يتحدث كل الماركسيين ، لكن العديد منهم ينسى أن «البيان الشيوعي» هو الوثيقة التأسيسية لأول حزب ماركسي عالمي الذي هو «عصبة الشيوعيين» (1947) حيث كلف بصياغته ماركس وإنجلز وأسندت لهذا الحزب ،قبل حله ،مهمة التفكير والنضال الفكري والسياسي من أجل إبلاغ الرسالة للعمال بضرورة التحول من طبقة مناضلة اقتصاديا إلى طبقة منظمة واعية بذاتها وقادرة على حمل مشروع مجتمعي وسياسي بديل لنظام الاستغلال الطبقي هو المجتمع الاشتراكي.

مع بداية القرن 20: لينين وغيره من الماركسيين سيأسس الحزب البلشفي سنة 1903 (بعد انقسام الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي إلى منشفيك وبلشفيك) وسيضع تحليله الثوري للرأسمالية في المرحلة الامبريالية وبرنامج النضال ضدها تحت شعار «يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا !» هذا الحزب الذي سيقود أول ثورة اشتراكية ناجحة في التاريخ الحديث أثبتت قدرة الطبقة العاملة المنظمة على حسم السلطة السياسية والإطاحة بالحكم البورجوازي والعمل على بناء علاقات إنتاج وعلاقات ملكية وعلاقات حكم جديدة كليا.

في أربعينات القرن 20: ونفس الأمر بالنسبة للثورة الصينية التي قادها «الحزب الشيوعي الصيني»، بقيادة ماو تسي تونغ بالارتكاز أساسا على الفلاحين والتحالف العمالي الفلاحي في إنجاز مهام الثورة وفي بناء تجربة التنمية المتمحورة حول الذات وفي إلهام الشباب بالثورة الثقافية منذ 1966.

لقد كانت هذه الثورات ملهمة للعمال والمثقفين الثوريين في كل أنحاء العالم في معركتهم الاقتصادية والسياسية والفكرية، وخيضت تجارب متنوعة من التنظيم لبناء الأحزاب البروليتارية والعمل الثوري في مواجهة الامبريالية والرأسمالية (تجربة الفيتنام وكوبا...) بعضها نجح وبعضها أخفق وبعضها انحرف عن مهمته الاستراتيجية.

وخلال كل هذه المراحل واجهت الماركسية العديد من الانحرافات السياسية في الخط التنظيمي وجه إليها ماركس ثم لينين والقادة الثوريين النقد اللازم: ومنها (نزعة اللاتنظيم – الفوضوية - الإصلاحية - التحريفية- الاقتصادوية – الجمود – العفوية – غياب وحدة النظرية والممارسة – التسلق الطبقي...)

لقد توسعت الاحتكارات الرأسمالية في كل أنحاء العالم في المرحلة الامبريالية خصوصا (من أواخر القرن 19 ولا تزال) عبر الاستثمار في الدول المستعمرة، فغير ذلك من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وادمجت التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الماقبل رأسمالية في علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية الهجينة عبر العمل المأجور واستخلاص فائض القيمة المضاعف من جهة وعبر الحفاظ على بعض أشكال وعلاقات الإنتاج الشبه اقطاعية واخضاعها لهيمنة الرأسمال التبعي الجديد (نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي). وتوسعت مع الزمن القاعدة الاجتماعية للطبقة العاملة مع نمو وحدات الإنتاج المختلفة المنجمية والصناعية والفلاحية والخدماتية سواء الدولتية أو الخاصة، ومع نمو السكان وتوسع المدن والخدمات والتعليم.

لقد توحدت في العصر الإمبريالي للقرن 20 مهمات الطبقة العاملة في بلدان المركز الرأسمالي من أجل الاشتراكية ومهمات الشعوب المستعمرة للتحرر من الامبريالية مسنودة بقاعدة ارتكازية قوية: دعم الأنظمة ذات التوجهات الاشتراكية المطبقة من 1917 إلى 1990.

وفي كلا التموقعين والمهمتين بقي جوهر التحليل الماركسي اللينيني واضحا : ضرورة تحدى سلاح البورجوازية للتضبيب النظري: إن الدور الطليعي للطبقة العاملة نظريا وسياسيا وتنظيميا أساسي لتحصين استراتيجية الصراع الطبقي من أجل فك التناقض الأساسي مع الرأسمالية وفك التناقض الرئيسي مع التبعية ، ولبلوغ أهداف بناء البديل الاشتراكي بآفاق شيوعية ، وهذا المشروع النضالي لم يتغير برنامجيا في مرحلة المد والتوازن مع الكتلة الرأسمالية الامبريالية ، أو في مرحلة الهجوم المضاد للكتلة الرأسمالية منذ التسعينات وسيادة نظام ذو القطب الواحد حيث يهيمن الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم والرقمي على العالم بقيادة الو.م.أ.

لقد طرح الشيوعيون في كل بلدان العالم على كاهلهم مهمة بناء الحزب البروليتاري كما تأسست تجارب لمنظمات ثورية أو تقدمية ضد الرأسمالية والامبريالية والأنظمة البورجوازية العميلة.

لقد عرفت هذه المرحلة مراحل مد وجزر ، وفي كل المراحل كان هناك امتحان استمرارية الطبقة العاملة في الحفاظ على أدواتها وأسلحتها لخوض الصراع الطبقي وفي مقدمتها الوعي السياسي والتنظيم الطبقي أمام قوة وجبروت الرأسمال وأجهزة بطشه أو إغراءاته الطبقية وتناميها ، خصوصا بعد تفكك الاشتراكيات المطبقة مما أثر سلبا على الفكر الاشتراكي عامة ، وعلى التنظيمات الشيوعية ، وعلى حركات التحرر الوطني ، وعلى وتيرة نضالات الطبقة العاملة بشكل عام وإن كان ذلك بشكل متفاوت بحسب الدينامية الداخلية لكل مجتمع حيث اختلفت درجات مقاومة هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري وتوابعه، باختلاف المجتمعات ،وباختلاف مقاومة الطبقة العاملة وحلفائها ،وباختلاف موقع وقوة التنظيمات المناهضة للرأسمالية والامبريالية.

إن هذا المنعطف تأثر كذلك بالهجوم الكاسح على الفكر الماركسي- اللينيني من طرف البورجوازيات عبر العمل على تمويل المدارس الفكرية المناهضة له أو المشككة فيه أو الملغمة له من الداخل، بهدف أن يصبح فكرا مجوفا فاقدا للروح الثورية ولأدوات القوة الطبقية (الحزب الطبقي) ولمهمة «تغيير العالم» حيث لا طاقة ولا قدرة له على خوض الصراع الضاري ضد نظام رأس المال الاحتكاري التوسعي المفترس والإبادي.

لقد انكشفت خلفيات هذه المناهج (ما بعد الماركسية) المخربة للوعي الطبقي التي وجدت تربة نموها خاصة في تطلعات وترددات واحباطات مثقفي البورجوازيات المتوسطة المتلحفة بغطاء ماركسية براغماتية مشوهة، بل انكشفت عمالة بعضها المباشر وتمويلها من طرف مراكز التمويل الامبريالية بل من طرف فروع الاستخبارات الامبريالية ومعاهدها وفي مقدمتها الامريكية.

كما تم تدجين جزء مهم من الأحزاب الشيوعية التي تحولت إلى أحزاب ذات توجهات إصلاحية ديمقراطية نقدية في الغرب الرأسمالي ووصلت تأثيراتها إلى بلدان الأطراف .

لقد استعادت الطبقة العاملة والفكر الشيوعي وبعض أحزابه وتنظيماته ليقظتهم مجددا في العشرية الأخيرة خصوصا أمام سيل من الدراسات النقدية وانكشاف المخططات التخريبية للفكر الشيوعي وخلفياتها وأدواتها وتورط نخبها وتخليها عن تيميات رئيسية في مبادئ التنظيم اللينيني مما خلق ضررا بالغا بالطبقة العاملة وكفاحها وجردها من سلاحها الأساسي: الحزب البروليتاري وخطه الثوري.

فما هي المداخل الضرورية لبناء أو إعادة بناء وبلترة وتقوية وتصليب الحزب المستقل للطبقة العاملة في بلادنا؟

إنجاز الطبقة العاملة لمهامها الثورية غير ممكن بدون الحزب البروليتاري ومن هنا أولوية بناء «الحزب المستقل للطبقة العاملة».

تستعيد المقاومة الطبقية لوهجها ضد رأس المال ويستعيد الفكر الماركسي جوهره الثوري في العقد الأخير خصوصا، وينفض عنه تدريجيا غبار التحريفيات والتأويلات البورجوازية المدمرة ، إن هذا المنعطف مهم جدا وهو يؤكد أن التغيير الثوري لا يمكن أن يتم بلا منعطفات ولا عمل جماعي ولا تضحيات ولا تكلفة ولا صبر ولا طول النفس ، وبلا تنظيم بروليتاري طليعي ولا «وحدة النظرية والممارسة» ، وأنه لا يمكن تحقيق النصر

تابع 8

أو حتى المواجهة المطلوبة لغول الاستغلال الطبقي ومؤسساته بالاستعاضة عن التنظيم المركزي الطليعي بأشكال هلامية تحت دعوى التجديد والتكيف (التنظيم الشبكي -الحزب المرادف لنادي اليساريين – الحزب الأفقي...)

أكيد أن أوضاع الطبقة العاملة تتأثر بالتغيير الكبير لوسائل الإنتاج والتطور التكنولوجي الهائل خاصة في الميدان الرقمي ، وتطور جزء من الرأسمال المالي الاحتكاري الذي انتقل من الإنتاج المادي إلى الريع المالي والتحكم في المنصات والبيانات والخوارزميات ، ويتأثر كذلك بتعاون الدول والشركات الاحتكارية المعولمة والمنصات على خنق أي مشروع للتغيير الطبقي الثوري ، وبتوظيف المؤسسات والخبرة والقانون لتفكيك التمركز المكاني للطبقة العاملة ،وضرب مكتسباتها ،وفك ارتباطها بما يوحدها في بنية مكانية لوحدات الإنتاج حيث انتشرت أشكال جديدة للعمل : - العمل عن بعد – المقاولة من الباطن - العمل الغير مهيكل - العمل الهش والغير مستقر -- العمل بالبيانات والمنصات والخوارزميات - (أزيد من مليار عامل/ة في العالم في وضعية تتميز بضبابية قوانين الحقوق الشغلية وبسيادة منطق التعاقد المؤقت وبالطرد بدون أثر قانوني.)

إن هذه الأوضاع تهدد استقرار الطبقة العاملة وتربك وحدتها وعملها النضالي والتنظيمي في البداية، هذا أكيد، لكنه لا يفقد الطبقة العاملة هويتها الطبقية ولا يفرض بالضرورة الادعاء بأن الطبقة العاملة ، نتيجة تأثير الفردانية البورجوازية، لم تعد في حاجة أصلا إلى حزب، أو عند الحاجة إليه فلا يمكن إلا ان يكون تنظيما تشبيكيا هلاميا وليس مركزيا ومن هنا رفض مفاهيم «الحزب» اللينينية مثل «المركزية الديمقراطية» أو التنصل من أن يكون الحزب ذاته «هيئة أركان قيادة الطبقة العاملة» (لينين) و«مثقفها الجمعي» (غرامشي) في حروبها الطبقية حيث يرسم لها الاستراتيجيات والتكتيكات والخطط في كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية وفي كل مرحلة وزمن من أزمنة الصراع الطبقي وتعقيداته.

إن هذا الطرح يفقد صلابته النظرية أولا لأن ما يحدد الطبقة كطبقة ليس هو المكان بل الموقع في علاقات الإنتاج وبيع قوة العمل العضلية و/أو الذهنية واستخلاص فائض القيمة. وثانيا لإن التكنولوجيا ووسائل الإنتاج ليست محايدة وهي مجال صراع طبقي حقيقي كذلك. وثالثا أن تطوير الأساليب التنظيمية والإعلام والتكوين والتواصل لا يقوض المبادئ الأساسية الفعالة للتنظيم العمالي التي تبقى حية وتتفاعل مع المتغيرات، إن هذا التشكيك في المشروع يتجدد دائما في مواجهة امتلاك الطبقة العاملة لذاتها وتنظيمها الطبقي المستقل لتجريدها من سلاح القوة الطبقية الأساس: الحزب البروليتاري.

3) ما هي دروس تعثر تجارب بناء حزب الطبقة العاملة ببلادنا: في فشل الحزب الشيوعي المغربي في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة:

تأسس الحزب الشيوعي المغربي في الأربعينات في ظل الاستعمار ،ورغم دوره الكبير في تأسيس أنويات الفكر والتنظيم الشيوعي ببلادنا ، إلا أنه نظرا لابتعاده عن الدمج العضوي بين الصراع الطبقي والنضال التحرري من جهة، وبين النضال العمالي ونضال الفلاحين المطالبين باسترجاع أراضيهم المغتصبة في البادية وفق برنامج ثوري من جهة أخرى ،سيعرف الحزب عزلة جماهيرية خصوصا وأنه كان مستهدفا كذلك من طرف الإدارة الفرنسية (تم حله سنة 1952) بالمنافسة وبالدعاية من طرف التنظيمات السلفية التقليدية وبمين الحركة الوطنية .

ولقد سمح ذلك بقيادة البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغرى للنضال ضد الاستعمار، وسمح لها ببسط هيمنتها على الطبقة العاملة. وأدى ذلك رغم النضالات المهمة للطبقة العاملة المغربية الفتية إلى فشل أول محاولة لبناء حزب الطبقة العاملة وهيمنة البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغرى على الطبقة العاملة التي تأثرت كثيرا بالتواطئات الطبقية من جهة وبالصراعات والانشقاقات المتتالية وسطها.

وقد استفادت القيادات البيروقراطيات النقابية (إ.م.ش) من هذا الوضع وأصبحت تستخدم الطبقة العاملة المنظمة لتحقيق مصالحها الذاتية والتقرب من الحكم بدل خدمتها، واستعملت مفهوم استقلالية النقابة لعرقلة انخراط الطبقة العاملة في سيرورات التغيير العام وفي النضال الطبقي والسياسي، بينما تم استعمال النقابات الخاضعة للأحزاب كورقة ضغط عند الحاجة لتحقيق مكتسبات اجتماعية فئوية أو حزبية محدودة.

لقد تم حل الحزب الشيوعي رسميا للمرة الثانية سنة 1960 من طرف القصر، والتزمت قيادته بالعمل الإصلاحي تحت اسم جديد «حزب التحرر والاشتراكية» سنة 1969 ثم «حزب التقدم والاشتراكية» سنة 1974.

لقد أدت التوجهات الإصلاحية لتنظيمات الحركة الوطنية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية) بعد الاستقلال الشكلي ،خصوصا في ظل تكريس التبعية والقمع الأسود والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، إلى ظهور الاختيارات الثورية والجذرية من داخل هذه الأحزاب خصوصا في نهاية الستينات لكن حصارها في داخل هذه الأحزاب سيفرض عليها تأسيس منظمات ثورية ماركسية لينينية هي منظمة «إلى الأمام» و«منظمة «23 مارس» و«لنخدم الشعب» في حين لجأت «حركة 3 مارس» إلى العمل المسلح.

في تعثر تجربة الحركة الماركسية اللينينية في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة:

لقد طرحت منظمة إلى الأمام خصوصا (أهم تنظيم وضع أنويات نظرية الثورة في المغرب) على كاهلها تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة، لكن ظروف القمع والاعتقالات، وعدم تقدير كل شروط «اللحظة الثورية»، وضعف الانغراس في وسط الطبقة العاملة، والعداء لهذه التنظيمات الماركسية اللينينية من طرف الأحزاب التي خرجت من رحمها (الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية) سيعجل بقمع هذه التنظيمات والعمل على تفكيك خلاياها واعتقال قادتها ومناضليها عبر مراحل ممتدة من بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات خصوصا حيث استغل النظام الوطنية الشوفينية والمسلسل الديمقراطي ، وإعادة الهيكلة الطبقية عبر المغربة وسياسة السدود لمحاولة استئصال هذه الحركة.

ورغم كل القمع الأسود ضد الحركة الماركسية اللينينية والتيارات الجذرية فقد استمر حضورها وتأثيرها في أوساط الشباب والطلبة والمثقفين خصوصا، كما أن فكرها اخترق جزءا من الطبقة العاملة وبخاصة وسط الموظفين والأطر وساهم العديد من كوادر الحركة في تأسيس أنويات عمالية تقدمية ديمقراطية من داخل الحركة النقابية كان لها تأثير مهم في تأطير نضالات العمال ، كما قام مناضلوها بتأسيس أنويات فكرية وثقافية ماركسية وتقدمية من خلال العمل الجمعوي الثقافي كان لها تأثير مهم في نضالات الطلبة والشباب وربطهم بالفكر الماركسي اللينيني وبالطبقة العاملة.

حاولت قوى اليسار الماركسي إعادة توحيد عملها وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة هذه المهمة التي بقيت مطروحة على جدول أعمال قيادات الحركة الماركسية اللينينية في الداخل والخارج، والتحقت بالمهمة طلائع العمل الجماهيري في الثمانينات والتسعينات وأدى الالتحام الفكري والسياسي إلى تأسيس عدة تنظيمات أو حركات بعضها راهن على النضال الديمقراطي المؤسساتي (منظمة العمل والتنظيمات المتولدة عنها) وبعضها إلتزم بالعمل على مهمة «المساهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة» (حزب النهج الديمقراطي).

إن هذه المهمة بقيت في إطار المشاريع الاستراتيجية، ورغم المجهود المبذول من طرف الطلائع الماركسية للتموقع وسط الطبقة العاملة وخوض تجارب كفاحية معها داخل الحركة النقابية ومع محيطها في الأوساط الشعبية وفي الحركة الطلابية عبر العمل الشبيبي للدعاية للمشروع إلا أن ذلك تأطر بأطروحة «المساهمة» أملا في أن تشكل كل التيارات الماركسية وطلائعها روافد تصب في نهر واحد: بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

مهمة بناء الحزب البروليتاري من حزب النهج الديمقراطي إلى حزب النهج الديمقراطي العمالي:

لقد تم استعادة أطروحة التجذر وسط الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين الفقراء في البادية وعموم الكادحين في الأحياء الشعبية.

وبعد تقييم عمل الحزب المستمر في واجهة التجذر تأكد بأن العمل يجب أن ينتقل من «المساهمة» إلى «إعلان بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة» بدون تردد وبلا انتظارية، والعمل على سيرورات البناء المستمر والبلترة والتقوية والتصليب أخذا بعين الاعتبار منعرجات الواقع الموضوعي للصراع الطبقي ببلادنا وتحدياته.

واعتبر الحزب أن هذه المهمة هي مهمة كذلك كل الماركسيين المقتنعين ببناء الحزب البروليتاري ، وكان حصيلة هذا التفكير التشبث بالمرجعية الايديولوجية الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري وإعلان تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في المؤتمر الخامس تحت اسم «حزب النهج الديمقراطي العمالي» ودعوة الماركسيين اللينينيين إلى المشاركة في هذه السيرورة وتجاوز العوائق الذاتية التي تحول دون انخراطهم فيها ومنها الحلقية والتشتت وضعف الفكر التنظيمي والاكتفاء بالتفكير الاستراتيجي بدون عناء رسم التكتيكات السديدة لكسب الجماهير ولتقوية المشروع وسط الطبقة المؤهلة لقيادة التغيير مع حلفائها من الفلاحين الكادحين ومن الجماهير الشعبية . ومن خلال كذلك تقوية ودمقرطة وتوحيد أدوات الدفاع الذاتي للجماهير وفي مقدمتها الحركة العمالية وتجذير الفعل السياسي وسط الجماهير.

من جهة أخرى فإن انخراط أغلب المناضلين الماركسيين في تنظيمات النضال الجماهيري وتحت سقف برامجها فقط أثر على التفكير السياسي الذي افتقد العمق الاستراتيجي الثوري ، ذلك أن الحزب السياسي له مهمة أكبر من النضال الاقتصادي أو النضال الديمقراطي، وهي تنظيم الطبقة العاملة سياسيا للعب دورها في الثورة على علاقات الإنتاج السائدة والتطلع لحسم السلطة السياسية لصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ،وهذا يتطلب العمل على سيرورات مركبة ومتداخلة ومتكاملة وجدلية التأثير ، هي ما أسماه الحزب بالسيرورات الأربعة التي تتكثف في بؤرة بناء وبلترة وتقوية وتصليب الحزب المستقل للطبقة العاملة.

لقد بلور الحزب في مؤتمره الخامس رؤية سديدة وتقدما في تدقيق الخط النظري (المرجعية الماركسية اللينينية في تحليل التناقضات) والسياسي (الاستراتيجية والتكتيك والتحالفات وتدقيق المهام في السيرورات الأربع وجعلها تتكثف في بؤرة مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة) للجواب على أزمة التغيير الثوري ببلادنا.

ومن المسائل المهمة التي يجب استحضارها:

*أن للطبقة العاملة المغربية وجود وتاريخ نضالي: أكيد انها طبقة حديثة بالمقارنة مع مثيلتها في بلدان المركز الرأسمالي (مع بداية القرن 20) حداثة الرأسمالية ببلدان الأطراف نفسها. لكنها ارتبطت بحركات التحرر الوطني وبالحركة العمالية منذ بدايتها، وهي اليوم طبقة مهمة عدديا ونوعيا وذات مستوى تعليمي مهم، ورغم عوائق العمل الهش والعمل الحديث والنضال الجزئي والهجوم الطبقي على تنظيماتها وأدوات كفاحها ، فإن مهمة تحويل الطبقة من طبقة بذاتها لطبقة لذاتها تبقى المهمة المركزية للحزب المستقل للطبقة العاملة.

*أن هذا الحزب لا يمكن أن يتقوى بدون رد الاعتبار كذلك لأطروحة تحالف العمال والفلاحين الفقراء (العمال الزراعيين والفلاحين الصغار).

*أن الانخراط في الحزب ليس محصورا على العمال بل يضم في صفوفه أساسا العمال والفلاحين الصغار والفقراء وعموم كادحي الشعب في الأحياء الشعبية والمثقفين الملتزمين بخط الحزب.

* أن بناء الحزب لا يتم بقرار إداري ولا يسير في حركة خطية بل يتم في معمعان الصراع وتحت نيران العدو الطبقي، إنها مهمة تاريخية وسياسية لكنها مهمة آنية كذلك تبنى يوما يوما وبخطط ملموسة وطول نفس لتحقيق التقدم ولتقييم عوائق البناء وتقويم المسار.

* أن الحزب لا يمكن بنائه إلا باستحضار القواعد الحية في الفكر الماركسي اللينيني والبناء التنظيمي والاستفادة من التجارب المتقدمة لجعل الحزب قويا وفعالا في الصراع.

*أن الحزب عليه أن يلائم رؤيته مع أساليب العمل وسط الشباب في القرى والمدن ومراكز التكوين والجامعات والمعاهد العليا وفي وحدات الإنتاج، إن شباب اليوم هم عمال الغد والجيش الاحتياطي للطبقة العاملة.

*أن مقاومة ضعف تنظيم الطبقة العاملة سياسيا أو تهلهله مدخله مراجعة ومقاومة الظواهر السلبية التي تتسلل إلى الأحزاب والتنظيمات العمالية ومنها:

- سيادة اليأس والإحباط نتيجة ضعف في تحقيق النتائج والمهام
- النزوع إلى الحركية المفرطة بدون بوصلة (الحركة كل شيء والهدف لا شيء)
- الانزواء تحت سقف العمل الجماهيري الاقتصادي الإصلاحي
- بروز أرستقراطية العمل الجماهيري والعمل النقابي في مقدمته المالة على فصل العمل الجماهيري عن النضال السياسي الطبقي...
- ضعف الفكر التنظيمي والابتعاد عن العمل السياسي الثوري المنظم...

لقد استفاد النظام من تراجع الفكر التنظيمي البروليتاري، وبالقدر الذي عمل على إضعاف التنظيمات ذات التطلعات النضالية الثورية، ومحاصرة المناضلين الثوريين الطليعيين المنظمين وشبه المنظمين وتشجيع القوى الإسلامية الرجعية على مهاجمة الماركسيين منذ السبعينات، عمل كذلك على استعمال الجزرة عبر استقطاب بعض «النخب التقدمية» غير ما مرة لإعادة رسكلة ماكينته الطبقية حين يصيبها الصدأ وذلك تحت شعارات مختلفة، حيث تمكن النظام من مخزنة مثقفين وتيارات «حداثية» و«إسلامية» و«أمازيغية» ووضعها تحت جبته ، كما أن بعضها تمرغ أكثر في الخيانة من خلال الدعاية لصهينة المجتمع.

إن اكتمال الوعي السياسي بمهمة بناء وتقوية وتصليب الحزب المستقل للطبقة العاملة وبناء تحالف العمال والفلاحين وجبهة الطبقات الشعبية وتوحيد وتقوية أدوات الدفاع الذاتي والانخراط الفعال في بناء أممية ماركسية هي سيرورات مركبة ومتكاملة لا يمكن أن تتم وتتحقق إلا بالانخراط في أهم مستويات ومواقع الصراع الطبقي والتحلي بالصرامة وطول النفس في مواجهة المخططات التي تستهدف الطبقة العاملة في هذه المرحلة من الإمبريالية المتجهة نحو نزع المزيد من النزوعات الفاشية الاستئصالية ، وفي ظل خنوع وانبطاح مطلق للأنظمة التابعة.

20 فبراير 2026

في ضرورة الإلتقاء الموضوعي بين الطبقة العاملة وحزبها الثوري

حسن أوالحاج

توطئة نظرية لابد منها:

قبل ذلك لا يمكن لأي ماركسي يتشدق بماركسيته ليس كترف فكري ,وانما قناعة ذاتية وموضوعية أن الحزب الوحيد الدي يجد في تكوينه الطبقي القوة الثورية لنقد جهاز الدولة هو الحزب الثوري حزب الطبقة العاملة لأن الطبقة العاملة هي الطبقة الأكثر ثورية على الإطلاق، حيث تُعدّ الطبقة العاملة الركيزة الأساسية لأي حزب ثوري حقيقي، لأنها الفئة الأكثر احتكاكًا بعلاقات الإنتاج وأكثر معاناةً من أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. فمن موقعها داخل المصانع وورش العمل وقطاعات الخدمات، تمتلك القدرة الموضوعية على تعطيل أدوات الإنتاج وشل البنية التي يقوم عليها النظام القائم، ما يمنحها قوة ضغط حاسمة في مسار التغيير.

وقد أكّد مفكرون مثل كارل ماركس ورفيقه فريدريك إنجلز أن تحرّر المجتمع ككل يمرّ عبر تحرّر الطبقة العاملة، بوصفها الطبقة التي لا تملك وسائل الإنتاج وتسعى إلى إعادة تنظيمها على أسس أكثر عدالة. لذلك فإن الحزب الثوري، لكي يكون معبّرًا عن مشروع تغييري جذري، يحتاج إلى الارتكاز على وعي هذه الطبقة وتنظيمها، لا باعتبارها مجرد قاعدة جماهيرية، بل كقوة قيادية واعية بمصالحها التاريخية.

إن التحام الحزب بالطبقة العاملة بمنحه الشرعية النضالية والقدرة العملية على تحويل الأفكار الثورية إلى فعل جماعي منظم، ويجعل مشروعه متجذرًا في الواقع الاجتماعي لا معلقًا في الشعارات النظرية. & & في تفكيك الصمت الطبقي:

الطبقة العاملة بين وهم الغياب وضرورة الحضور:

هل الطبقة العاملة لم يبقى لها تأثير في ظل العولمة والنيوليبرالية ؟

ليس أخطر على الطبقة العاملة من أن يُقال إنها اختفت. فاختفاؤها في الخطاب يسبق دائمًا تهميشها في الواقع. حين يُعلن أن المجتمع لم يعد منقسمًا إلى طبقات، وأن الصراع لم يعد صراعًا طبقيًا بل تنافسًا بين هويات وثقافات، يكون رأس المال قد حقق انتصارًا أيديولوجيًا يوازي انتصاره في ميدان الإنتاج. ذلك أن إلغاء المفهوم هو الوجه النظري لإلغاء الفاعل.

الطبقة العاملة ليست توصيفًا اجتماعيًا عابرًا، بل علاقة موضوعية في بنية الإنتاج. إنها تتحدد من موقعها في عملية إنتاج القيمة، من كونها تبيع قوة عملها في سوق لا تتحكم بشروطه. هذا التحديد لا يزول بتغير أشكال العمل، ولا بتبدل مواقع الإنتاج، ولا بتوسع الاقتصاد الخدمي. بل إن تحوّل الرأسمالية من مصنع كثيف العمال إلى شبكة متشعبة من العمل المرن والهشّ، إنما يعيد إنتاج العلاقة ذاتها في صورة أكثر تعقيدًا.

1. في بنية الاستغلال الجديدة

الرأسمالية المعاصرة لم تُنه الاستغلال، بل أعادت تنظيمه. فبدل العامل المستقر في مصنع واضح المعالم، ظهر العامل الموزّع على عقود مؤقتة، أو المنخرط في اقتصاد المنصات، أو العامل في قطاعات غير منظمة. هذا التفتت في الشكل يُخفي وحدة في الجوهر: استمرار انتزاع فائض القيمة من قوة العمل.

إن تفكيك مواقع الإنتاج الكبرى لم يكن مجرد تطور تقني، بل سياسة اجتماعية تهدف إلى كسر إمكانية التنظيم الجماعي. فالعامل المعزول، المهدد دائمًا بفقدان عمله، أقل قدرة على تحويل موقعه الاقتصادي إلى قوة سياسية. هكذا تتحول الهشاشة إلى أداة ضبط اجتماعي، ويغدو الخوف عنصرًا بنيويًا في إعادة إنتاج النظام.

2. أيديولوجيا «نهاية الطبقات»:

حين يُقال إن المجتمع بات «مجتمع أفراد» لا «مجتمع طبقات»، يجري تعميم تجربة الفئات الوسطى بوصفها القاعدة، بينما تُحجب الشروط المادية لإعادة إنتاجها. إن هذه الأيديولوجيا لا تنفي فقط وجود الطبقة العاملة، بل تنفي إمكان تمثيلها السياسي المستقل. فهي تدفع العمال إلى البحث عن خلاص فردي داخل النظام بدل تغييره.

غير أن التفاوت المتصاعد في توزيع الثروة، واتساع الفجوة بين الأجور والأرباح، يعيدان إلى الواجهة سؤال الطبقة بقوة الوقائع. فالتاريخ لا يُمحى بقرار نظري، والواقع لا يخضع لرغبة الخطاب.

3. أزمة التمثيل: من النقابة إلى الحزب:

تتجلى الأزمة في ضعف الأطر التي يُفترض أن تحوّل الوجود الموضوعي للطبقة العاملة إلى فعل سياسي منظم. النقابات التي وُلدت كأدوات صراع تحوّلت في كثير من الأحيان إلى مؤسسات تفاوضية محكومة بسقف النظام القائم. والأحزاب التي رفعت راية التغيير الطبقي انزلقت أحيانًا إلى براغماتية انتخابية تفصل بين المطلب اليومي والأفق الاستراتيجي.

إن المسألة ليست في «خيانة» هذا التنظيم أو ذاك، بل في حدود الصيغة ذاتها حين تنفصل عن تحليل ملموس للواقع الملموس. فالتنظيم ليس شكلا ثابتًا يُستعاد من الماضي، بل هو نتاج تفاعل بين البنية الاقتصادية والوعي الاجتماعي. وحين تتغير الأولى دون أن يتجدد الثاني، تنشأ الفجوة التي نسمّيها أزمة.

4. من النضال المطلبي إلى المشروع التاريخي:

المطالبة برفع الأجور أو تحسين شروط العمل ضرورة لا غنى عنها، لكنها تبقى ضمن أفق إعادة توزيع محدودة لفائض القيمة. أما المشروع التاريخي للطبقة العاملة فيتجاوز ذلك إلى مساءلة نمط الإنتاج نفسه. هنا يكمن الفارق بين حركة احتجاجية عابرة، وحركة تسعى إلى إعادة تشكيل المجتمع.

إن تحويل المطالب الجزئية إلى وعي كلي يتطلب عملًا نظريًا وسياسيًا في آن. عملًا يكشف الترابط بين الاستغلال الاقتصادي وأشكال السيطرة السياسية والثقافية، ويُظهر أن التحرر لا يتجزأ: فلا عدالة اجتماعية دون ديمقراطية فعلية، ولا ديمقراطية فعلية في ظل تبعية اقتصادية بنيوية.

5. في ضرورة إعادة البناء:

ليست مهمة اللحظة الراهنة استعادة شعارات جاهزة، بل إعادة بناء المشروع الطبقي على أساس قراءة نقدية للتجارب السابقة. فالطبقة العاملة اليوم أكثر تنوعًا من أي وقت مضى: فيها النساء العاملات في قطاعات الرعاية، والشباب في الاقتصاد الرقمي، والعمال المهاجرون، والعاملون في القطاعات غير النظامية. إن تجاهل هذا التنوع يعني إعادة إنتاج إقصاء داخل الطبقة نفسها.

المطلوب إذًا تصورٌ يُوحِّد هذا التعدد في إطار رؤية مشتركة، تُدرك أن ما يجمع هذه الفئات ليس تشابهًا ثقافيًا أو هوياتيًا، بل موقعها في عملية الاستغلال. من هنا تبدأ إمكانات التضامن، وهنا أيضًا يتحدد أفق التغيير.

الحضور بوصفه فعلًا:

الطبقة العاملة لا تحضر تلقائيًا في التاريخ؛ حضورها فعلٌ تنظيمي ونظري وسياسي. هي موجودة موضوعيًا ما دام الاستغلال قائمًا، لكنها لا تصبح قوة تاريخية إلا حين تعي موقعها وتحوّله إلى مشروع. وأزمة اللحظة ليست في غيابها، بل في غياب الصيغة القادرة على التعبير عنها.

في زمن يُراد فيه للصراع أن يُختزل في تنافس هويات، يبقى التذكير بالطابع الطبقي للمجتمع فعل مقاومة بحد ذاته. فحيث يوجد عمل مأجور، يوجد استغلال؛ وحيث يوجد استغلال، يبقى سؤال التغيير مفتوحًا — لا كحنين إلى ماض، بل كضرورة يفرضها الحاضر نفسه.

العودة إلى غزة... حكاية شعب يعانق الركام...

على امتداد الطريق المؤدي إلى معبر رفح، تتراكم الحافلات كما تتراكم القصص،وجوه شاحبة أنهكها الانتظار
وأيادٍ تتشبث بحقائب صغيرة تختصر سنوات من الغياب.
هنا، لا تبدو العودة مجرد انتقال جغرافي، بل فعل مقاومة صامت، وإعلان تمسك بأرض يصفها أهلها ببساطة: «أرضنا... حتى لو صارت ركاما»..
منذ إعادة فتح المعبر بشكل محدود مطلع فبراير، تحولت رحلة العودة إلى قطاع غزة إلى مسار طويل من الانتظار والتحقيق والإجراءات المعقدة. ورغم ذلك، تتزايد أعداد المسجلين للعودة، في مشهد يثير استغراب العالم وغضب الصهاينة في آن واحد..
فبينما يسعى الكيان إلى تضييق الخناق على العابرين وفرض قيود مشددة، يصر الفلسطينيون على الرجوع، ولو إلى خيمة منصوبة فوق أنقاض منزل...

مئات فقط تمكنوا من العبور خلال الأيام الأولى من تشغيل المعبر، في وقت تشير فيه التقديرات إلى وجود عشرات الآلاف ممن سجلوا أسماءهم للعودة، معظمهم يؤكد أن الخروج كان اضطراريا لا خيارا...
يروي العائدون عن مسارا معقدا يمر عبر عدة نقاط تفتيش، تبدأ من الجانب المصري ولا تنتهي عند اللقطاء إلا بعد سلسلة إجراءات أمنية مطولة. شهادات متطابقة تحدثت عن تحقيقات قاسية، ومصادرة مقتنيات، وأحيانا تعصيب أعين وتقييد أيد، إضافة إلى ضغوط نفسية استمرت لساعات....
بعض العائدين أفادوا بتعرضهم لمعاملة مهينة، وعرضت أموال عليهم مقابل عدم العودة أو التعاون كمخبرين.هذه الممارسات، تمثل انتهاكا للكرامة الإنسانية وتقوض حق العودة الآمنة....
إن القيود المشددة والأعداد المحدودة المسموح لها بالعبور تعكس سياسة ردع تهدف إلى تقليص العودة، في ظل مخاوف الكيان الصهيوني من تكريس واقع ديمغرافي ثابت في القطاع بعد الحرب..
بيد أن الإصرار الشعبي على العودة يفشل أي رهانات على «الهجرة الطوعية» أو تفريغ القطاع من سكانه....
لكن على الأرض، تبدو الصورة أكثر بساطة.. أم تريد احتضان أبنائها، مريض يسعى ليموت في بيته لا في غربة قسرية، وشاب عاد ليعيش بين أهله ولو في خيمة....
ويؤكد عائدون بعد رحلة علاج طويلة أنهم سعداء رغم أنهم وجدوا ليس فقط بيتوهم مدمرة بل أحيائهم كاملة مسحت عن الوجود، لكن لأرض تعرف أصحابها وتحتضنهم بين ركامها، ولسان حالهم يقول «اتخذنا القرار الصحيح»...
في قطاع لا تتجاوز مساحته 360 كيلومترا مربعا، يصر الناس على البقاء والعودة، رغم الدمار الواسع ونقص الخدمات وتداعيات حرب خلفت عشرات آلاف من الشهداء والجرحى في مقابل عشرات الآلاف ما زالوا ينتظرون دورهم للعبور، فيما يحتاج عشرات آلاف من المرضى والجرحى إلى مغادرة القطاع للعلاج.
ومع ذلك، تتكرر العبارة ذاتها في شهادات العائدين: «نحن هنا لأننا نريد أن نكون هنا». لا يتعلق الأمر بالظروف المعيشية، بل بالانتماء. فصاحب الأرض، كما يقول الغزيون، يعشقها حتى لو أثخنتها الجراح...
يبدو أن غزة، بكل ما فيها من ألم، ما زالت قادرة على إدهاش العالم. فبين أنقاض البيوت وصدى التحقيقات، يختار أهلها العودة. لا لأن الطريق سهل، بل لأن البقاء في الغياب أصعب....

عبد المجيد. م.

الأدب الفلسطيني والمقاومة الثقافية: بين الذاكرة والفعل والإبداع

ح. أ.

محاولة متواضعة لتفكيك الأدب الفلسطيني وعلاقته بالمقاومة الثقافية «
الأدب الفلسطيني ليس مجرّد سرد للأحداث أو توثيق للمعاناة، بل هو بُعدٌ وجوديّ يمتدّ في عمق الذاكرة الجماعية، يتجاوز التوثيق إلى إعادة صياغة الإنسان والهوية في مواجهة تاريخه القاسي. في قلب هذا الأدب، تكمن مقاومة ثقافية لا تقل أهمّية عن المقاومة السياسية، فهي تواجه نسيان التاريخ، طمس الوجود، استلاب الهوية، وتفكيك السرد الوطني عبر أدوات الفن واللغة والخيال.

أولاً: لماذا يعتبر الأدب مقاومة؟

على امتداد العقود، مثّل الأدب الفلسطيني ساحة احتواء للذاكرة الجماعية؛ ذاكرة حملت نكبة، تهجيرًا، وألمًا متجددًا مع عبور الزمن. لكن هذا الأدب:
يتجاوز الحكاية إلى المعنى: لا يكتفي بسرد ما جرى، بل يحفر في أسئلة ما يعنيه أن يكون الإنسان فلسطينيًا في مساحة تتزاحم فيها الذاكرة بالأمل واليأس.
يواجه النسيان: في سياق محاولات طمس الوجود الفلسطيني، يصبح السرد نفسه سلاحًا يحفظ الوجود داخل اللغة.
يبني هوية حاضرة: هوية مرتبطة بالأرض والناس والتاريخ، لكنها أيضًا هوية نقدية ناقدة لذاتها ولما حولها.
هنا يكمن جوهر المقاومة الثقافية: أن يجعل من الأدب فضاءً للوجود المفعّل، وليس للوجود المستعاد.

ثانيًا: الأدب كفضاء إنساني

إن ما يميّز الأدب في سياق التجربة الفلسطينية هو أنه لا ينحصر في المأساة وحدها؛ بل يفتح آفاقًا لقراءات إنسانية أوسع:
الإنسان في مواجهة الوجود: يتساءل الأدب عن السعادة، الألم، الحب، الفقد، الوداع والبقاء، في إطار حياة يعيشها الناس في ظروف غير اعتيادية.
الفرد والجماعة: يستكشف السرد العلاقة بين الفرد والجماعة، بين الذات والآخر، وبين الحلم والواقع، فتظهر شخصيات تتصارع بين التمسّك بالأمل والانزلاق في اليأس.
المدينة والمكان: تتحول المدن والقرى، الحارات والبيوت، إلى رموز حضارية وتاريخية تحمل في طياتها تراكم الذاكرة ومحركات الحكاية.
بهذا، يتحوّل الأدب إلى مرآة إنسانية ذات دلالة عامة، تُعنى بالإحساس العميق للإنسان في حالة استثنائية.

ثالثًا: الأدب لغة المقاومة

يمكن اعتبار اللغة في هذا السياق مسارًا إلى الحرية؛ فاللغة ليست أداةً للتوثيق فقط، بل هي:
سلاح يقاوم التجريد من الهوية: عبر إحيائها لأسماء الأماكن، للأحداث التاريخية، ولتجارب الناس، ترفض اللغة أن تمحى الذاكرة.
أداة لهندسة المعنى: يبدع الأدب صورًا لغوية جديدة، رموزًا، استعارات تجعل من التجربة الفلسطينية حضورًا فنيًا نابضا.
فضاء للخيال: يمنح الخيال مساحات تتجاوز القيد الزمني والمكاني، ليصوغ رؤى إنسانية عميقة عن المستقبل، حتى في أصعب اللحظات.
هنا، تصبح اللغة حالة وجودية تُعيد تشكيل الذات وتعيد إنتاج العالم.

رابعًا: التنوّع في التجربة الأدبية

ليس هناك خطاب أدبي فلسطيني موحّد؛ بل هناك طيف واسع من الأصوات، الأساليب، والأجناس:
الشعر يعبر عن الإيقاع الانفعالي للتجربة، كما يستدعي الرموز والصور المتماسكة داخل اللغة والوجدان.
الرواية تصوغ عوالم فردية وجماعية في آن، فتجمع بين التاريخ والخيال، بين الشخصي والعام.
القصة القصيرة تُقدّم ومضات إنسانية موجزة، تلقي الضوء على تفاصيل الحياة اليومية في ظل التصدّعات الاجتماعية والسياسية.
المسرح يضع الوجود الفلسطيني في دائرة التفاعل المباشر مع الزمان والمكان، مبرزًا صراعاتها الحسية والعقلية.
التنوّع هذا لا يشتت التجربة، بل يثريها ويعطيها أبعادًا متعددة للتعبير عن الواقع المركب.

خامسًا: الأدب والمستقبل

في مواجهة التحديات المستمرة، يبقى الأدب:
حارسًا للذاكرة: يضمن بقاء التجربة الفلسطينية حية في وجدان الأجيال.
رافدًا للوعي الثقافي: يعبر عن تطلعات الشعب ويشكل رؤاه وآماله.
فضاءً للتجديد والإبداع: يمكن للأدب أن يتجاوز اللحظة التاريخية ليصوغ رؤى إنسانية عامة تتصل بكل ثقافات العالم.
وهكذا، يصبح الأدب الفلسطيني — ليس مجرد انعكاس للحظة تاريخية — بل شهادة وجود ومستقبل.
الأدب الفلسطيني والمقاومة الثقافية ليسا مجرد مواضيع تدرس، بل مسارات حياة تُعاش وتُكتب وتُقرأ في كل لحظة. إنه أدبٌ لا يكتفي بمقاومة الاحتلال فحسب، بل يقاوم أيضًا نسيان الإنسان، وفقدان الأمل، وتجزئة الذاكرة. في النهاية، يظل الأدب ساحة للحياة تفيض بالحضور، بالرغبة في الحرية، وبقدرة الكلمة على صنع المعنى في أصعب الظروف.

العدوانية والتوحش الصهيو-إمبريالي وغدر وخيانة المطبعين

لا يمكن لأي إنسان نزيه متتبع لما يجري في المنطقة العربية أن ينسى أو أن يتغافل عن طبيعة الكيان الصهيوني «إسرائيل»، كدولة استعمارية عنصرية قتلت وشردت وأمعنت في مختلف ضروب التنكيل بشعب فلسطين، ثم طردته من أرضه ووطنت مكانه يهودا مستجلبين من مختلف أصقاع الأرض؛ كيان مصطنع عماده منذ النشأة حركة صهيونية راعية للمصالح الإمبريالية وخدومة لمشاريعها توسلا لدعمها، حركة صاغت أطروحاتها بناء على الأكاذيب والمغالطات، ونظمت بخبث حملات ديماغوجية في صفوف مجتمعات اليهود عبر العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر، فهجرت الكثير منهم ونجحت في قطع أواصر ارتباطهم بأوطانهم وشعوبهم وثقافاتهم الأصلية، وحولتهم إلى وقود في آلة حربها القذرة.

الطاهر الدريدي

لقد كانت هذه الأهداف الخبيثة السبب الرئيسي في تشوه منطق علاقات هذا الكيان بالآخر؛ كيفما يكن نوع هذا الآخر (دولا أو منظمات أو جماعات أو أفرادا). فلم يكن لعلاقاته وممارساته أن يحكمها منطق الإلتزام واحترام التعهدات والمصالح المشتركة التي من المفروض أن تطبع سياسات الدول، وإنما منطق القوة والمؤامرات، الذي يشكل جوهر عقيدة العصابات الإجرامية.

ويتضح هذا الأمر بجلاء أكثر في ظل الحديث عن «السلام» و»مجلس السلام في غزة» وحملة الديماغوجية الموجهة أساسا للأجيال الصاعدة لإعادة صياغة وعيها وفقا للسردية الصهيونية وللرؤية الإمبريالية؛ حيث يستمر، وكل أبواقه تلوك معزوفة السلام، في القتل وفي الإبادة؛ كما يستمر في الاستيطان والتوسع من دون تسجيل أي توقف جزئي أو ظرفي، ولو من باب الإلهاء وتحويل النظر عن الموضوع.

في ظل ما ذكر يمكن الوقوف على بعض الأمثلة، التي تشكل سمة عامة للوضع.

ورغم أن هذه الأمثلة قد تبدو كمفارقات من حيث المنطق، الذي لا أثر له في الواقع الفعلي، غير أنها تكشف مرة أخرى لكل ذي عقل سليم طبيعة المشروع الصهيوني، الإجرامي، الذي يسابق الزمن مستغلا انكسار المقاومة في غزة بعد حوالي سنتين ونصف من حرب الإبادة الجماعية المتواصلة، لفرض واقع جديد على الأرض كمقدمة لتوسع أكبر على طريق «إسرائيل الكبرى».

ونسوق هنا بعض التصريحات والقضايا والأحداث، التي قد تساهم في رسم صورة الواقع الذي يوجد قيد التشكل بالمنطقة:

- التصريح الغريب لمايك هاكابي، السفير الأمريكي في إسرائيل، الذي يؤيد حدود «إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل، ولا يخفي دعمه علانية لما يقوم به جيش الكيان من جرائم فظيعة بما في ذلك قتل الأطفال الفلسطينيين. إضافة إلى اعتباره إسرائيل «بركة» وهبها الرب لأمريكا وللمنطقة (أي مستوى من الانحطاط هذا !!؟؟ - إنها الايديولوجية الصهيونية في أبهى تجلياتها على لسان دبلوماسي أمريكي).
- ما يسمى خطة السلام التي أعلنها دونالد ترامب ومجلس السلام الذي أقامه، ليسوا سوى وسيلة للاستمرار في العدوان ضد الشعب الفلسطيني والتوسع الصهيوني في المنطقة.
- التسلل المنظم للمستوطنين إلى قطاع غزة وإعادة الاستيطان فيها، إضافة إلى إطلاق النار على المواطنين يوميا، والقصف المدفعي وعبر الطائرات والزوارق.
- توسع الاستيطان في الضفة الغربية وتكثيف الاعتداءات والاعتقالات.
- بعد الاعتداء الصهيوني الأخير على اليونيفيل (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان) وإطلاق النار عليها، وبعد قضم الكيان لحوالي 4000 متر مربع من الأراضي اللبنانية والاستيلاء عليها عبر بناء جدار عازل، وبعدما لم يحرك المجتمع الدولي أي ساكن تجاه هذه القضية رغم تقديم الدولة اللبنانية شكوى في الموضوع لمجلس الأمن الدولي؛ ها هو ذا العدو الصهيوني يصعد من عربدته بقصف لبنان مجددا جنوبا وشرقا حيث سقط العشرات من الشهداء والجرحى اللبنانيين هذا دون الحديث عن القصف المتكرر لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- الانتشار في الأراضي السورية منذ دجنبر 2024 بعد تدمير مقدرات الجيش السوري، والتمركز في عدد من المناطق الحدودية السورية استعدادا لضمها (المنطقة العازلة والمنطقة الأمنية) إضافة إلى توغلات متكررة. وبجملة واحدة فقد أصبحت سوريا بأكملها مجالا جغرافيا مباحا للكيان الصهيوني.

إننا ونحن نذكر بهذه الحقائق المؤلمة حول الغطرسة الإمبريالية والعدوانية المنفلتة من كل عقال، والتغلغل الصهيوني الغير مسبوق في منطقتنا؛ لا يمكن إلا أن ننوه باستمرار المقاومة وصمودها رغم الاختلال الكبير في ميزان القوى، كما لا يمكن إلا أن نستبشر خيرا بمختلف أشكال المقاومات الشعبية للتطبيع مع الكيان الصهيوني في مختلف بلدان منطقتنا، وفي بلدنا المغرب على وجه الخصوص، وهي المقاومات التي من شأنها وبإمكانها بكل تأكيد أن تقلب كل الموازين لصالح الشعب الفلسطيني ولصالح مختلف شعوب المنطقة وتطلعاتها التحررية والتنموية والديمقراطية.

فإلى الأمام على طريق مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني حتى إسقاطه.

وإلى الأمام نصرة للنضال الفلسطيني حتى التحرر والاستقلال ودحر الكيان الصهيوني المجرم.

الرباط في: 22 فبراير 2026

تأثير حرب روسيا-أوكرانيا على الطبقة العاملة في المغرب

المصطفى خياطي

في سياق اهتمامنا بقضايا الطبقة العاملة، ولاعتبارها الشريحة الأكثر تضررا في المجتمع المغربي من سياسة التبعية التي ينتهجها النظام المخزني والتي تجعل اقتصاد البلاد مرتهنا للتقلبات الجيوسياسية الدولية، متاثرا بانعكاساتها السلبية نظرا لهشاشته وتبعيته والتي تؤدي فاتورتها الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة، في ظل فقدان السيادة الغذائية والطاقية بسبب تحكم الطبقة الكمبرادورية في مفاصل التشريع والاستيراد على مستوى مختلف حاجيات المغاربة من مواد غذائية وطاقة وغيرها.

ويمكن قراءة التأثير من زاوية مادية مباشرة لنفس السبب المذكور أعلاه.

الأسعار، الأجور، وظروف العمل.

غلاء المعيشة وتراجع الأجور،

ارتفاع أسعار القمح والزيوت والطاقة عالميًا انعكس على أسعار الخبز والنقل والكهرباء والبنزين...

الأجور في قطاعات واسعة (النسيج، الفلاحة، الخدمات) لم تواكب التضخم، والنتيجة، انخفاض فعلي في القدرة الشرائية، أي «اقتطاع غير مباشر» من دخل العمال. نفهم إذن أن الحرب البعيدة جغرافيًا تحولت إلى ضغط يومي على ميزانية الأسرة العاملة.

أما سوق الشغل، فسيزداد هشاشة والمقاولات الموجهة للتصدير نحو أوروبا تأثرت بتباطؤ الطلب الأوروبي. قطاعات صناعية (السيارات، النسيج) حساسة لأي ركود في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الصناعات الغذائية.

العمل غير المهيكل بقي الملجأ الأكبر، مع غياب الحماية الاجتماعية الكافية، والدعم الاجتماعي وحدوده، واستمرار السياسات الطبقية التفقيرية ورفع الدعم عن مجموعة من المواد الاستهلاكية زاد وسيزيد من تردي أوضاع الأسر والطبقات الشعبية والعاملات والعمال وحتى جزء من الطبقات الوسطى، لأن أي تقليص للدعم أو إصلاحات مالية تقشفية قد تُحمّل كلفتها للفئات الشعبية.

في هذا السياق، وعوض استثمار الدولة في القطاعات الاجتماعية المنتجة للثروة واستهلاكها داخليا لجأت الدولة المغربية إلى ضخ الملايير في البنيات التحتية الرياضية المحدودة، وضخ ملايير أخرى في الطاقات المتجددة :

توسع مشاريع الطاقات المتجددة قد يخلق وظائف صناعية وتقنية لكن محدودة جدا وتتسم بصبغة كمبرادورية أي أن المستفيد الأول هو الشركات الأوروبية و الوسطاء المقربين من دائرة القرار. وسيفيد المغرب فقط في إعادة توطين بعض الصناعات الأوروبية قرب المتوسط.

لكن استفادة الطبقة العاملة تتوقف على مستوى التنظيم النقابي، قوة التفاوض الجماعي، وسياسات حماية الأجور، وحرية التنظيم (النقابي والسياسي)

في العمق: ماذا تعني الحرب للطبقة العاملة؟

تؤكد أن الاقتصاد المغربي مرتبط بشدة بالسوق الأوروبية والعالمية، و تكشف هشاشة نموذج يعتمد على الاستيراد الغذائي والطاقة.

وتطرح كذلك سؤال السيادة الاقتصادية والأمن الغذائي كقضية اجتماعية طبقية، لا مجرد خيار تقني.

مؤسسة الضمير تحذر من أوضاع صحية وإنسانية قاسية داخل سجن «راكيفت»

تواصل قوات الاحتلال «الإسرائيلي» سياساتها العقابية ضد المعتقلين الفلسطينيين في سجن «راكيفت»، حيث يواجه المعتقلون أوضاعًا إنسانية وصحية بالغة القسوة.

وأفادت تقارير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة بأن عددًا من المعتقلين أصيبوا بمرض هشاشة وتآكل العظام نتيجة إجبارهم على الجلوس لفترات طويلة على رُكبهم فوق أرضية السجن الحديدية.

كما أشار التقرير إلى أنّ المعتقلين يُمنعون من النوم إلا أربع ساعات يوميًا، إذ تُدخل الفرش عند منتصف الليل (12:00) وتُسحب عند الرابعة فجرًا، ما يزيد من معاناتهم الجسدية والنفسية، ويحد من قدرتهم على أداء الصلاة جماعة أو فرادى، خصوصًا مع اقتراب شهر رمضان.

وبحسب شهادات مقدمة لمؤسسة الضمير، فإن بعض المعتقلين يُصنفون ضمن ما يُعرف بـ»النخبة»، ما يجعلهم عرضة للاعتداء اليومي بالضرب من قبل وحدات مدججة بالأسلحة والهراوات والكلاب البوليسية، في سلوك انتقامي يتسم بالقسوة والسادية.

كما يُجبر المعتقلون على النوم على بطونهم عند مرور مدير السجن بمعدل 15–20 مرة يوميًا، وفي حال عدم الامتثال يتعرضون للضرب من قبل وحدة القمع.

في ضوء هذه الانتهاكات، تطالب مؤسسة الضمير المجتمع الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكافة الجهات المعنية، بالتحرك العاجل لضمان حماية المعتقلين، وتمكينهم من حقوقهم الأساسية وفق القانون الدولي، بما يشمل الحق في المعاملة الإنسانية، والرعاية الصحية، وحرية العبادة، والنوم الكافي، وصون الكرامة الإنسانية.

عن الهدف الإخبارية - فلسطين المحتلة

واقع وآفاق نضالات الشغيلة التعليمية النقابية الشابة

لا يمكن حل هذه الأوضاع المأزومة بقطاع التعليم بشكل جذري إلا من خلال بناء نظام ديمقراطي شعبي بديل عن النظام المخزني التبعي الحالي.

عزيزة الرامي

إن الدول الرأسمالية في المركز تكرس الهيمنة على دول الجنوب في إطار العلاقات التبعية، بفرض أنظمة سياسية غير ديمقراطية تقبل بهذه الهيمنة الشيء الذي يؤدي لنتائج كارثية على دول الجنوب من بينها المغرب، ولعل أبرز النتائج تتلخص فيما يلي: إغراق المغرب في المديونية ودفعه نحو التخلص من القطاع العام، عن طريق خوصصة الخدمات الاجتماعية الحيوية والتعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية (الشوارع والماء والكهرباء..) وتحويل المغرب لدولة حامية للاستثمار الأجنبي خاصة بعد تمرير سياسات "التقويم الهيكلي 1983" المشؤومة، المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية والتي كرست رفع يد الدولة عن التوظيف وفتح المجال للقطاع الخاص (فصل التكوين عن التوظيف) وهو ما تم تأكيده لاحقا بالدستور الممنوح 2011 في الفصل 31 منه.

أدى تسارع وتيرة الهجوم النيوليبرالي على التعليم العمومي المغربي، من أجل خوصصة ما تبقى من مجانيته ورهنه أكثر بيد الرأسمال، تدبيرا وتسييرا تنفيذا لالتزامات النظام مع الدوائر الامبريالية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية..)، إلى التراجع عن العديد من المكتسبات التي حققها نساء ورجال التعليم بفضل النضالات المريرة التي خاضوها في فترات تاريخية سابقة والمتجلية في:

تخريب أنظمة التقاعد وتمديد سن العمل إلى 63 سنة.

فرض التشغيل بموجب عقود مع الأكاديميات بمرسوم 9 غشت 2016 المتعلق بشروط وكيفية التشغيل بموجب العقود مما كرس الهشاشة وسط الشباب/ات، وإقبار الحق في الوظيفة العمومية وضرب الاستقرار في العمل.

الاقتطاعات المتتالية من الأجور بسبب الإضراب.

عدة مواد في قانون الإطار 51.17 المتعلق بـ "منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"، فمن بين ما يتضمنه من بنود ومواد خطيرة: هو ضرورة إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهمات ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقاولة الرأسمالية، مما يعني التراجع أيضا عما حققته الشغيلة التعليمية في مجال الترقي والتخلي عن حق الترقي بالشهادة أو الأقدمية أو الامتحان.

إقرار الدولة عبر وزارتها الوصية على القطاع شرط تحديد السن 30 سنة لإجراء مباراة أطر الأكاديميات، وتجدر الإشارة أنه فيما يخص الأسس القانونية التي تخص السن الأقصى للتوظيف بالمغرب عرفت من بين 2021 لحدود 2023 تناقضا بين المرسوم والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي يحدد سن 40 سنة.

مسودة النظام الأساسي السابق الذي أطلقت عليه الشغيلة "نظام المآسي"، وما كان يحمله من مواد وبنود خطيرة أكبر ضحاياها الشباب خاصة ترسيم تحديد سن التوظيف في 30 سنة وإقرار التشغيل بالعقود بتكريس أطر الأكاديميات وعدم التراجع عن التوظيف بموجب العقود.

في مقابل هذا الهجوم الممنهج على شباب/ات العامل/ات بقطاع التعليم خاضت الشغيلة التعليمية نضالات وحركات احتجاجية قوية كان الشباب/ات في مقدمتها (معركة 2014 لأساتذة/ات حاملي الشهادات – المعركة البطولية لتنسيقية المفروض عليهم التعاقد – معركة تنسيقية أطر البرنامج الحكومي لتأهيل 10000 إطار تربوي – نضالات الحركة الطلابية ضد تحديد سن التوظيف- نضالات الأساتذة/ات المتدربين – نضالات الحركة النقابية المناضلة والمكافحة أبرزها الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي...).

على الرغم من حجم تلك النضالات ولكنها تتميز بالتشتت وغياب البوصلة، مما يجعل من مسألة توحيد النضالات ولعل أبرز الدروس التي يمكن الاستلهام منها هي المعركة الشغيلة التعليمية لموسم 2024 والتي قدمت الشغيلة التعليمية دروسا حول الوحدة النضالية وتوحيد الجهود.

إن الانخراط في العمل النقابي الواعي والمنظم والديمقراطي مسألة ملحة لمواجهة الهجوم الكاسح الذي تنهجه الدولة من خلال تكريس سياساتها الطبقية في قطاع التعليم والتشغيل وغيره.

لتجاوز هذا الإشكال لابد من العمل على تجاوز الهوة بين نضالات التنسيقيات والنقابات من خلال محاولة الربط بينها ومواصلة محاربة البيروقراطيات النقابية، ثم أيضا استكمال خلق وتقوية تنظيمات شبيبة قطاعية داخل النقابات المناضلة وإعطائها قدر كافي من الاستقلالية للعمل على التكوين والتوعية في صفوف الشباب حول أهمية العمل النقابي ومحاربة العزوف النقابي ورد الاعتبار لهذا العمل.

وربط نضالات الشغيلة التعليمية الشبيبية بالنضال العام والمساهمة في رفع وعي هذه الفئة الشابة المناضلة، لأنه لا يمكن حل هذه الأوضاع المأزومة بقطاع التعليم بشكل جذري إلا من خلال بناء نظام ديمقراطي شعبي بديل عن النظام المخزني التبعي الحالي، نظام متخلص من التبعية للمراكز المالية الامبريالية، ووضع سياسات وقوانين في صالح المعنيين بها وليس في صالح الرأسمالي المحلي والأجنبي، الشيء الذي يحتم على شباب/ات التعليم العمل السياسي إلى جانب من يدافعون عن مصالحهم في الحزب المستقل للطبقة العاملة.

قراءة في كتاب « المرأة الجديدة» لألكسندرا كولونتاي (الجزء1/2)

عزيزة الرامي

كتاب « المرأة الجديدة « لكاتبته ألكسندرا كولونتاي , ألفته عام 1918, هو من نشر دار الطليعة-بيروت.

و يدور حول الأخلاق الجديدة والطبقة العاملة وتحرر المرأة الجنسي والمرأة الجديدة حيث اعتبرت كولونتاي أن نضال المرأة العاملة يجب أن يكون كعاملة وكامرأة في ان واحد على جبهتين لأنها تتعرض للاضطهاد مزدج كعاملة وكامرأة.

يحتوي الكتاب على ثلاث فصول « المرأة الجديدة – الحب والأخلاق الجديدة – العلاقات بين الجنسين والصراع الطبقي»

الفصل الأول : المرأة الجديدة.

تنطلق كولونتاي بهذا الفصل بطرح عدة أسئلة حول هوية المرأة الجديدة وحقيقة وجودها من عدمه لتعتبر أنها موجودة بالحياة اليومية والواقعية في ظل العصر الحالي , هي المرأة التي دخلت بجميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت مستقلة وحققت نجاحا بشتى المجالات معتبرة أنها تجاوزت مفهوم المرأة القديم الذي تدور حياته وأحلامها حول رجل (زواج – خيانة – عدم زواج....).

تعتبر كولونتاي أن المرأة الجديدة تجاوزت هاته المفاهيم وأضحت نموذج سيكولوجي جديد له حاجات وانفعالات جديدة حيث وصفتها بالعبارة التالية :

«لسن تلك الفتيات اللطيفات والجريئات اللواتي كانت قصتهن تقف عند حد الزواج السعيد ولسن هن الزوجات المعانيات من الخيانة ولا الزوجات الزانيات ولسن هن العوانس الباكيات على حب شبابهن الضائع ولسن هن كاهنات الحب, ضحايا شروط حياتهن البائسة أو طبيعتهن الفاسقة , إنه نموذج جديد , نموذج خامس للبطلات مجهول من ذي قبل ونموذج بطلات له متطلبات خاصة أمام الحياة, نموذج يؤكد يؤكد على شخصيته , يحتج على عبوديته للمرأة المتعدد الأوجه في الدولة والأسرة والمجتمع, نموذج يناضل من أجل حقوقه ويمثل الجنس نساء عازبات ذلك هو الإسم الذي بات في معظم الأحيان على هذا النموذج.»

بهذا الوصف تصف كولونتاي المرأة الجديدة لتقطع مع النموذج القديم حيث كانت المرأة تابعة للرجل والمتممة للزوج لتعتبر المرأة اليوم تتمتع بعالمها الداخلي الخاص ولها اهتمامات تصب نحو الانسانية عامة والمرأة المستقلة داخليا وخارجيا.

ثم تبدأ كولونتاي باستعراض نماذج لعدة نماذج نسائية اعتبرتهن بطلات من روايات عديدة يمثلن نموذج المرأة الجديدة « النساء العاملات اللواتي تخضن نضالا خفيا ومتواصلا من أجل الحياة, أنها المرأة الطموحة المجدة والتي تمضي بخطى ثابتة وقوية نحو تحقيق استقلاليتها وتحقيق أحلامها وذاتها والمكافحة ضد ثالوث « الدولة _ الأسرة – المجتمع».

لتصل بالنهاية لرسم الملامح المميزة والمشاعر الجديدة والخصائص السيكولوجية التي تضع المرأة في عداد « النساء العازبات» وهي كالتالي :

رجحان العاطفة وتعني أن دخول المرأة لميدان العمل والاستقلال الاقتصادي وفي معمان الصراع بالحياة تطلب منها التعلم كيفية قهر عواطفها والتحكم بها وأن تقوم بعملية تثقيف وتهذيب الذات أكثر مما يفعل الرجل نظرا لطبيعة للنظام الاجتماعي الذكوري الذي يفرض عليها عدة حواجز, لتخلص أن كل امرأة لها صفة أو مهنة خارج البيت بفرض عليها انضباطية وقوة إرادة قادرتين على قهر مشاعرها.

النساء الجديدات لا يطالبن بملكية حبهن : فهن يطمحن لاحترام مشاعرهن الخاصة ويتعلمن كيف يعترفن بهذه الحرية للاخرين أيضا , وتستحضر مثال برواية الصوت لكاتبتها « غريت مايزيل-هس» لتوضح موقف البطلة أنها لم تكن الحقد والكراهية واتجاه الزوجة الأولى بموضوع الخيانة والإهانة للزوجة والإهانة باتخاذ المرأة الثانية كعشيقة, حيث شعرت البطلة بالتضامن اتجاه المرأة الأخرى واتجاه نفسها باعتبارهما ضحيتي رجل خائن ومهين لكرامة المرأة ليتم تكريس الشعور بالتضامن الجماعي والروح الرفاقية اتجاه المرأة المهانة.

و تعني كذالك هنا أيضا مسألة ازدواجية تقبل الرجل للماضي العاطفي الرجل بشكل عادي عكس الرجل الذي لا يتقبل امرأة لها ماضي عاطفي ليكرس النموذج الذكوري ويكرس عدم المساواة بين الجنسين في مسألة الجنس.

المتطلبات الأعظم : التي تفرضها المرأة المعاصرة على الرجل فهي ترغب وتطالب باحترام شخصيتها وذاتها وأناها ولم تعد تتحمل تقبل الاستبداد وتسعى بكامل قوتها لتحافظ على حرية الذات ليتعاظم إحساسها بأنها كائن بشري بغض النظر عن جنسها وبالتالي يصعب عليها تحمل أو قبول إهانة رجل لها وأنها ليست مجرد جسد ووعاء جنسي لتفريغ متطلبات الجنسية بل إنها كائن بشري له شخصيته واستقلاليته ومتطلباته الخاصة.

الاستقلال الشخصي : إن المرأة القديمة كانت عاجزة عن مواجهة الحياة حينما يرحل الرجل أو يموت , عكس المرأة الجديدة اليوم (بعد دخولها لميدان العمل والاستقلال الاقتصادي) , فهي لا تخشى الاستقلال وتزداد وتقديرا له كلما تجاوزت اهتماماتها أكثر حدود العائلة والبيت والحب وترفض التبعية المادية للرجل.

الشعور بالحب : لم يعد محور حياة المرأة الوحيد وكل مبتغاها من الحياة , فمع تعاظم مشاركة المرأة في حركة الحياة الاجتماعية وتعاظم دورها الفعال في الحياة الاقتصادية, إذ أنه لم يعد مضمون حياتها الأول والأخير, فهو يحتل مرتبة ثانية تماما مثل المرتبة التي يمنحه اياه الرجل, رغم أنه في بعض الأحيان تأتي فترات يطغى الحب على روحها وعقلها وقلبها وإرادتها فيحصل على كل اهتماماتها الأخرى حتى تفقد رونقها وترجعها للوراء خصوصا إن كان الحب مليء بالماسي والالام المبرجة ولكنها سرعان ما تستعيد قوتها وثباتها وتستعيد السيطرة على حياتها من جديد.

الموقف الجديد من العمل : إن أعظم ألم بالنسبة للمرأة القديمة هو فقدان الرجل الذي تحبه أو خيانته لها , أما المرأة الجديدة فأعظم ألم هو فقدانها ذاتها وتخليها عن أناها الخاصة من أجل رجل, المرأة الجديدة تثور على القيود الخارجية وتثور أيضا على الأسر الغرامي وترفض الأغلال التي يفرضها الحب في عصر العقليات المشوهة لأن المرأة الجديدة لم تعد محصورة بالحب, تولدت لديها مجموعة من الحاجات والاهتمامات لتجعل منها كيانا متفردا, وبالتالي تغير تقويم لشخصيتها الأخلاقية عكس الماضي حيث كانت لا تقاس قيمتها بميزاتها الإنسانية أو بذكائها بل بفضائلها النسوية التي فرضتها أخلاق الملكية البرجوازية عليها من قبيل « البراءة الجنسية – الفضيلة الجنسية» أما اليوم فالنساء الجديدات « العازبات» غالبا ما ينتهكن المحضورات قانون الفضيلة الجنسية الساري.

و بالتالي , فإن التراكم التدريجي لدى المرأة الطبائع والمشاعر الأخلاقية والإنسانية يجعلنا نعتبرها كائن متفرد وليس كممثلة جنس « الأنثى» عكس النظرة القديمة التي كانت تحصر دورها في تأمين الوريث الشرعي للزوج.

إذن ملامح المرأة الجديدة تتلخص أساسا في انضباط بدل الانفعالية وتقدير للحرية والاستقلال ورفض للخضوع واالاشخصية وتوكيد للذات والتأكيد على حق في اختيار الحياة التي تريد وتمتع بكافة الحقوق الطبيعية عوض قناع الطهارة المنافق وإحالة قصص الحب إلى مكان ثانوي في الحياة.

تصل كولونتاي للجزء الأخير من الفصل الأول بالإجابة عن كيفية ظهور المرأة الجديدة حيث تعتبر أن المرأة الجديدة العازبة هي ابنة ونتيجة النظام الاقتصادي الرأسمالي, حينما أخرجت النساء للعمل المأجور في الانتاج الرأسمالي, لتتغير جانبها السيكولوجي مع تغير الشروط الاقتصادية والتزايد الكمي لقوى العمل النسائية المأجورة.

إن علاقة الانتاج الرأسمالي التي ربطت قديما المرأة بالبيت والرجل المعيل , انتزعت عنها لاحقا الأغلال الحديدية ودفعت بها نحو درب العمل المأجور خارج البيت لتفرض عليها « أغلال وعبودية جديدة» أي عبودية التبعية الاقتصادية للرأسمال, لتتطور المرأة تحت قسوة الراقع لتكسر كل القيم التي تعلمتها سابقا (الحقائق الأخلاقية السلبية _ الخنوع _ الخضوع والوداعة) وأضحت تملك مميزات أخرى فرضتها قوة واقعها الجديد « الصلابة - النشاط - التقرير - الحزم والتي كانت قديما حكرا على الرجل.

و تعتبر كولونتاي أن الواقع الرأسمالي المعاصر, يساهم في تكوين نموذج للمرأة الفكري القريب من الرجل حيث تعتبره نتيجة حتمية وطبيعية لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية , عكس ما يروج له البعض في كون المرأة الجديدة هي نتيجة لجهود البطولية لشخصيات قوية وعت نفسها.

تعتبر كولونتاي أيضا أن المرأة العاملة الخاضعة لأغلال التبعية الاقتصادية الرأسمالية, من جهة تبلور وتطور وعيها لفرديتها المستقلة وإيمانها بقدراتها الشخصية وبذالك اكتسبت المميزات الأخلاقية والفكرية الجديدة بصفتها ممثلة لطبقتها « الطبقة العاملة».

إذ تعتبر أيضا أنه بالتوازي مع وعي المرأة العاملة لشخصيتها ولحقوقها والشعور بالتضامن الجماعي وروح الرفاقية , هذا الشعور لا ينمو بنفس القوة لدى المرأة الجديدة المنتمية للطبقات الاجتماعية البرجوازية .

لتصل كولونتاي , لتقسيم المرأة الجديدة « النساء العازبات» إلى طبقتين احتماعيتين أساسيتين « الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية».

إذا كان التمايز النوعي عن نساء الماضي يجمع بين النساء الجديدات وينمي لديهن إحساس بالاستقلال ويعزز شخصيتهن ويرسخ افاق عالمهن الفكري, فإن الانتماء الطبقي يشكل عامل تفرقة بين النساء الجديدات والتعارض الطبقي يبرز بوضوح كبير لدى النساء الشغيلات, اللواتي جربن بأنفسهن قوة التناقضات الاجتماعية وساهمن في الصراع الطبقي , فقد اكتسبن الايديولوجية الطبقية الواضحة.

لتصل لخلاصة أن القاسم المشترك الوحيد بين المرأة الجديدة المنتمية لطبقة البرجوازية والأخرى المنتمية للطبقة العاملة هو اجتيازهن مرحلة « التمرد» والنضال من أجل تحقيق الذات واستقلالية شخصيتهن وتعتبر كولونتاي أن النساء المنتميات للطبقة البرجوازية يصطدمن بإيديولوجية طبقتهن المعادية لنموذج المرأة الجديدة وتخضعن لعدة أزمات أخلاقية أكثر حدة من النساء البروليتاريا.

ففي الوسط العمالي, لا تحصل صراعات حادة بين سيكولوجيا المرأة الجديدة وإيديولوجية الطبقية وتوضح كولونتاي هنا أن الطبقة العاملة تحتاج لشخصية ثائرة على شتى أنواع العبودية وإلى عضو مدرك وفعال يتمتع بحقوق شاملة والطبقية.

الأدب الملتزم: الوعي بالواقع وتحويله إلى معرفة

حسن والحاج

الأدب ليس مرآةً صافية تعكس الواقع شروط التاريخ. إنّه إنتاجٌ ثقافي يتشكّل داخل بنية اجتماعية محدّدة، تحكمها علاقات قوة وتفاوت وصراع. من هنا، فإنّ الحديث عن الالتزام ليس حديثًا عن إضافة عنصر سياسي إلى النص، بل عن إدراك أن النص نفسه يولد في قلب التناقضات الاجتماعية، ويحمل آثارها في لغته وبنائه وشخصياته.

فالالتزام، في جوهره، هو وعي الكاتب بموقعه داخل هذه البنية، ووعيه بأنّ الكتابة ليست فعلاً بريئًا، بل ممارسة معرفية وأخلاقية في آن.

أولًا: من الحياد الموهوم إلى الانحياز الواعي

يُقال إنّ الأدب يجب أن يكون "فوق" الصراع، لكن هذا القول يخفي افتراضًا خطيرًا: أن الواقع نفسه محايد. غير أنّ المجتمع منقسم، والحياد فيه ليس سوى انحياز مستتر إلى القائم.

إنّ كل نصٍّ أدبي يحمل رؤية للعالم، سواء أعلنها صراحة أو تسللت في نسيجه السردي.

حين يُقدَّم الفقر كقدر أبدي، فهذا موقف.

وحين تُصوَّر السلطة بوصفها طبيعية أو لا تُمسّ، فهذا موقف.

وحين يُختزل الإنسان في مصيره الفردي المنعزل عن شروطه الاجتماعية، فهذا موقف.

الالتزام، إذًا، ليس إدخال السياسة إلى الأدب، بل فضح السياسة الكامنة فيه أصلًا.

ثانيًا: الأدب وكشف البنية لا الظواهر

الأدب الملتزم لا يكتفي بوصف الألم، بل يسعى إلى فهم أسبابه. إنه ينتقل من تسجيل المأساة إلى تحليل شروطها.

فالمعاناة الفردية ليست حادثًا معزولًا، بل نتيجة علاقات إنتاج وتوزيع غير عادلة، ونتيجة بنية اجتماعية تولّد التفاوت وتعيد إنتاجه.

وحين ينجح النص في ربط الخاص بالعام، والجزئي بالكلي، فإنه يحرّر التجربة الإنسانية من عزلتها، ويمنحها معناها التاريخي. هنا يصبح الأدب معرفة، لا مجرّد انفعال.

ثالثًا: جدلية الوطني والطبقي

في المجتمعات التي عرفت الاحتلال أو التبعية، يتعقّد سؤال الالتزام. فالتحرّر الوطني ليس مسألة حدود وسيادة فحسب، بل مسألة بنية اقتصادية وثقافية تُحدّد موقع المجتمع في العالم.

إنّ الأدب الملتزم لا يكتفي بترديد خطاب الوطنية، بل يتساءل:

من يملك الوطن؟

من يقرّر مصيره؟

من يجني ثماره؟

فقد يتحرّر الوطن من احتلال خارجي، ويبقى الإنسان أسير استغلال داخلي. ومن هنا، يتكامل الوطني والطبقي في رؤية واحدة: تحرير الأرض والإنسان معًا.

رابعًا: الجمالية بوصفها شرطًا للالتزام

ليس الالتزام خطابًا مباشرًا أو بيانًا سياسيًا. فحين يتحوّل الأدب إلى شعارات، يفقد قدرته على الإقناع.

القيمة الفنية ليست ترفًا، بل هي الوسيلة التي تجعل من الفكرة تجربة حيّة. عبر البناء الدرامي، وتكثيف اللغة، وتعقيد الشخصيات، يُنتج النص أثره العميق في الوعي.

إنّ الجمالية هنا ليست هروبًا من الواقع، بل طريقة خاصة لرؤيته بعمق أكبر. فالفنّ الحقيقي لا يسطّح التناقضات، بل يكثّفها في حركتها، ويجعل القارئ يعيشها لا يسمع عنها فقط.

خامسًا: مسؤولية المثقف

الكاتب ليس خطيبًا سياسيًا، لكنه أيضًا ليس شاهدًا صامتًا. إنّه مثقفٌ يحمل معرفة وأداة تعبير، ومن ثمّ فهو مسؤول عن كيفية توظيفهما.

الالتزام لا يعني التضحية بحرية الإبداع، بل توسيع أفقه ليشمل هموم الجماعة وتطلعاتها.

فالكتابة، حين تتصل بقضايا الناس، لا تفقد فرديتها، بل تكتسب عمقًا إنسانيًا أوسع.

الأدب الملتزم ليس قالبًا جاهزًا، بل موقفٌ نقدي دائم من الواقع. إنّه إدراك أنّ الكلمة يمكن أن تكون جزءًا من آلية التزييف، أو أن تكون أداة كشفٍ وتنوير.

وحين يختار الكاتب أن يرى العالم في تناقضاته، وأن ينحاز إلى العدالة والحرية دون أن يفرّط في شرط الفن، فإنه يمنح نصّه قدرة مزدوجة: أن يفهم الواقع، وأن يفتح في جدرانه شقوقًا يدخل منها الضوء.

بهذا المعنى، يصبح الأدب فعل معرفة ومشاركة، لا صدىً لما هو قائم، بل إسهامًا في تجاوزه.

شقاء الوعي وتفاؤل الارادة

نورالدين موعابيد

هذا ما يردده المثقفون التقدميون كلما واجهوا، بحزم وعزم استثنائييْن، محاولات التيئيس والإحباط «المُنْهجيْن»، وبذلك يؤمّنون أرخبيل حتمية الانتصار التاريخية، على القهر والقمع بمختلف أطيافهما وتداعياتهما، فتتحول، من ثمة، المحن إلى منح مُبتدؤُها وخبرُها طموحات الشعوب المشروعة، التواقة إلى التحرر. والظاهر أن المفارقة التي ذكرتها العتبة الأولى: العنوان، موغلة في سراديب الشعر العربيّ، نظير ما نقرأ في ديوان الشاعر أبي الطيب، الذي «ملأ الدنيا وشغل الناس»، إذ يقول:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله
وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

وكأن العاقل قد استعذب شقاءه في النعيم، «بفضل» مادته الرمادية التي تقدره على المهارات الراقية، الكبرى نظير المهارة الفاهمة، المهارة المحلّلة، المهارة المركبة، المهارة المطبقة.. وقشدة هذه المهارات جميعها المهارة الناقدة بعدما يتحقق الثالوث: المفهمة، الأشكلة، المحاجة، وإلا فإن التغيير-البؤرة بات من باب: «النوق العصافير»، أو «لبن العصفور». وزاد البيت جمالية اعتماد الشاعر الثنائيات الضدية (ذو العقل/أخو الجهالة، يشقى/ينعم، النعيم/الشقاوة) واهتداؤه بظاهرة بديعية هي رد الأعجاز على الصدور (يشقى «الصدر»، الشقاوة «العجز»، النعيم «الصدر»، ينعم «العجز». ولربما يتناصُّ بعضُ هذا وقولا مأثورا بمنطقة المغرب الشرقية، هو: «ليس في الهمّ إلا من يفهم».

وليست فيك حاجة، عزيزي القارئ، إلى من يعيد إلى ذهنك ذلك التمييز الذي عُرف به Goldmann: الوعي الضمنيّ، الوعي القائم، الوعي الممكن، وعندي أن الأول جنينيّ، أما الثاني فتفسيريّ، بينما الأخير تغييريّ. وطفا على سطح النقد الروائيّ لاسيما مفهوم «البطل»، محدد (اسم فاعل) هو «الإشكاليّ»: البطل الإشكاليّ، الباحث عن قيم أصيلة في مجتمع منحط وغالبا ما يكون هذا البطل مثقفا مسكونا بهاجس الزوج: التنوير، التثوير. ويبدو أن Goldmann استلهم مفهوم البطل الإشكاليّ من أستاذه Lukács، ولو كان الحيز مسعفا لبسطت مقارنة بين مقاربتيهما المفهوم (بفتح حرف الميم الأخير)، حتى يتأتى استنتاجُ الثوابت والمتغيرات، والاستئناسُ بهما في قراءة إحدى الروايات المعاصرة.

وإذا كان طريفا أن يجترح المتتبع مفهوما في مثل هذه المواضيع، فإنني أقترح، بمنتهى التواضع، مفهوم «الوعي المتجذر»، المرتهن بالسيرورات والصيرورات مستوحيا إياه مما قيل عن الشاعر «خليل حاوي الذي انتحر منذ سنوات احتجاجا على الصمت العربيّ بخصوص قضايا العرب المصيرية».. وهو وعي يؤكد المفهوم الماركسيّ اللينينيّ: «الوعي الطبقيّ».. هكذا يغدو بوسع الإنسان أن يقيس فاعليته الممتدة في نسغ نضاليته، فلا هو مستهلك، ولا هو مُشيّأ non chosifié، يخترق ولا يختنق، حتى إن أخفق عاود الكرة، المرة تلو المرة، لأنه شقيق حنظلة ومُرّة.

ناصر حساين:

من خصوصية الطبقة العاملة المغربية اليوم أن نسبة مهمة من العمال هم من خريجي معاهد التكوين والجامعات، ما يمنحها إمكانات معرفية وتنظيمية متقدمة، إذا ما توفرت شروط التأطير السياسي الملائم.

مناضل بروليتاري تشكل وعيه من خلال انتمائه الطبقي. هو الرفيق ناصر حساين الكاتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال/خنيفرة. طرقت الجريدة أبواب معرفته التي انصهرت في معمعان الصراع، ليكون ضيفا لعدد هذا الأسبوع.

☐ أعلن حزب النهج الديمقراطي العمالي بناء حزب الطبقة العاملة في مؤتمره الخامس سنة 2022. ما هي الضرورات الموضوعية والذاتية لهذا الإعلان؟

> إن إعلان بناء حزب الطبقة العاملة خلال المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي سنة 2022 لم يكن قرارًا ظرفيًا أو تكتيكيًا، بل جاء استجابة لتفاعل شروط موضوعية وذاتية نضجت عبر مسار طويل.

أولًا: الضرورات الموضوعية تتمثل في تعمّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، من ارتفاع معدلات البطالة، واتساع الهشاشة والفقر، وتدهور القدرة الشرائية، وتعميق الفوارق الطبقية، إلى استمرار خوصصة القطاعات الاجتماعية. ويمكن القول إننا أمام احتداد فعلي للصراع الطبقي بين من يملك ومن لا يملك.

وقد أفرز هذا الوضع نضالات شعبية وقطاعية متفرقة (في الصحة، والتعليم، وبين العمال والفلاحين وغيرهم)، لكنها ظلت في حاجة إلى أداة سياسية قادرة على توحيدها ضمن أفق استراتيجي واضح. كما أن غياب حزب يعبر بوضوح عن مصالح الطبقة العاملة شكّل بدوره ضرورة موضوعية لإعلان هذا البناء.

ثانيًا: الضرورات الذاتية، انطلاقا من تقييم التجربة السابقة، برزت الحاجة إلى تطوير الصيغة التنظيمية والسياسية نحو إعلان صريح لبناء حزب الطبقة العاملة، مع مواصلة سيرورة بنائه عبر التجذر وسط العمال وعموم الكادحين، وتعزيز حضوره في مواقع العمل والنضال.

☐ بماذا يتميز الحزب المستقل للطبقة العاملة عن غيره من الأحزاب التقدمية؟ وهل هو حزب مفتوح لانخراط غير العمال؟

> من حيث التميز السياسي والفكري: يتميز الحزب المستقل للطبقة العاملة بمرجعيته الماركسية اللينينية، وبمواقفه الجذرية من طبيعة النظام السياسي، وطرحه لأفق التغيير الديمقراطي الشعبي وفق تصور استراتيجي واضح. فهو لا يكتفي بإصلاحات جزئية، بل يربط النضال اليومي بالأفق التحرري الشامل.

من حيث العضوية والانخراط: رغم تسميته «العمالي»، فالحزب لا يُختزل في الانتماء المهني للعمال فقط. فباب الانخراط مفتوح أمام الفلاحين، والطلبة، والأساتذة، والموظفين، والمعطلين، والمثقفين، وكل من يتبنى أطروحاته ويلتزم بخطه السياسي. فالتسمية تعبّر عن الانحياز الطبقي والتوجه الإيديولوجي، لا عن شرط مهني للعضوية.

☐ كيف يمكن تسييس الطبقة العاملة وإقناعها بالتنظم السياسي في ظل الحصار المضروب على الحركة النقابية، فكيف بحزب يطمح إلى إنهاء نظام الاستغلال الطبقي؟

> هذا سؤال عملي ومعقّد. فتسييس الطبقة العاملة يقتضي أولا التمييز بين النضال المطلبي والنضال السياسي، وفهم العلاقة الجدلية بينهما.

ينطلق العمل من تحليل شروط العمل الفعلية: هشاشة، بطالة، عمل غير مهيكل، عقود مؤقتة. كما يتطلب تشخيص أسباب ضعف العمل النقابي: هل هو قمع مباشر؟ أم تفكك تنظيمي؟ أم فقدان ثقة؟ أم بيروقراطية؟

كثير من العمال قد يحتجون دفاعًا عن الأجور أو ظروف العمل (وعي اقتصادي)، لكن دون ربط تلك المطالب بطبيعة السياسات والبنية السياسية (وعي سياسي). هنا يبرز دور التنظيم السياسي في تحويل المطالب الجزئية إلى وعي شامل بطبيعة الصراع الاجتماعي.

ورغم الحصار والتضييق، فإن العمل وسط الطبقة العاملة والتجذر في صفوفها وتنظيمها وتسييسها يظل مهمة تنجز في قلب الصراع، وتحت مختلف أشكال الضغط و تحت نيران العدو

☐ هناك من يطرح أن الطبقة العاملة في المغرب طبقة ضعيفة ومتخلفة لا يمكن الرهان عليها. كيف تنظرون إلى هذا الطرح؟

> هذا الطرح يقزّم تاريخ نضال الطبقة العاملة المغربية، ويحمل في طياته نزعة انهزامية واستسلامية. فهو حكم قيمي أكثر منه تحليلا علميًا.

الأدق هو القول إن هناك تحولات بنيوية أضعفت أدواتها التقليدية في التنظيم، وأن هناك تحديات تنظيمية وفكرية حقيقية. لكن ذلك لا يلغي كونها تظل قوة اجتماعية مركزية بحكم موقعها في الإنتاج والخدمات.

ومن خصوصية الطبقة العاملة المغربية اليوم أن نسبة مهمة من العمال هم من خريجي معاهد التكوين والجامعات، ما يمنحها إمكانات معرفية وتنظيمية متقدمة، إذا ما توفرت شروط التأطير السياسي الملائم.

☐ ما هو النداء الذي توجهه للعمال كمناضل سياسي في حزب ماركسي لينيني؟

> ندائي إلى العمال هو أن يدركوا أن لهم في المغرب حزبًا سياسيًا ينحاز إلى مصالحهم ويدافع عن مطالبهم، هو حزب النهج الديمقراطي العمالي.

فكما أن الانخراط في النقابة ضرورة للدفاع عن الحقوق المطلبية، فإن الانخراط في الحزب السياسي ضرورة لتوحيد النضالات، وبلورة الأفق التحرري. إن وحدة العمال والفلاحين والكادحين والمهمشين داخل إطار سياسي واضح، هي الطريق نحو الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

حين تكذب التقارير...

الدولة التي تقصي الضحايا مرتين

أبو علي

لم يكن استبعاد أقاليم الحسيمة وتاونات وتازة وشفشاون ووزان من لائحة المناطق المنكوبة مجرد خطأ إداري عابر، بل كان فعلا سياسيا فجا يفضح منطق الدولة حين تواجه الهامش: الإنكار أولا، ثم التبرير. ما جرى ليس زلة تقنية، بل ممارسة سلطوية مكتملة الأركان، حيث تتحول التقارير إلى أدوات لتبييض الواقع، وتصبح الإدارة جهازا لإعادة إنتاج الكذب الرسمي. حين تصرخ الأرض تحت وطأة الفيضانات، وتنهار الطرق، ويقطع الكهرباء، وتغرق الحقول، ثم تأتي التقارير لتقول إن "الوضع تحت السيطرة"، فنحن لا نكون أمام اختلاف في التقدير، بل أمام جريمة سياسية ضد الحقيقة. إنها لحظة تتعرى فيها البيروقراطية كجهاز أيديولوجي، لا ينقل الواقع بل يعيد صياغته بما يخدم مركز القرار ويريح ضميره البارد.

لقد شهدت هذه الأقاليم تساقطات استثنائية بكل المقاييس، لكن الدولة اختارت أن تتعامل معها بعينين مغمضتين. البنيات التحتية الهشة التي تركتها سنوات من الإهمال النيوليبرالي انهارت بسرعة، لأن منطق التدبير العمومي القائم على التقشف والانتقائية لا يبني دولا، بل يصنع كوارث مؤجلة. الطرق التي لم تصنف يوما ضمن أولويات الاستثمار تحولت إلى مصائد طينية، والقناطر التي بنيت بمنطق الحد الأدنى جرفتها السيول بسهولة. ومع ذلك، بدل أن تعترف الدولة بمسؤوليتها التاريخية في تعرية هذه المناطق، لجأت إلى حيلة مألوفة: تصغير الكارثة في التقارير حتى لا تكبر في السياسة. هكذا تتحول الأرقام إلى أدوات تضليل، لا إلى مؤشرات إنقاذ.

لكن الواقع كان أبلغ من كل بلاغ رسمي. مئات الدواوير عاشت عزلة قسرية، لا ليوم أو يومين، بل لأسابيع من الانقطاع الكامل. الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية سقطت تباعا، والمسالك الجماعية اختفت تحت الوحل، فصار الوصول إلى المستشفى مغامرة، وإلى المدرسة مستحيلا، وإلى السوق حلما مؤجلا. هنا تتجلى الطبيعة الطبقية للكوارث: المدن تنقذ بسرعة لأنها مرئية، أما القرى فتترك لتتعفن في العزلة لأنها خارج الكاميرات. الكارثة في الهامش لا تقاس بعدد الضحايا، بل بقدرة الضحايا على الصراخ. وحين يكون الضحايا فقراء، فإن صراخهم لا يصل إلى مكاتب السلطة.

ثم جاءت الضربة القاصمة للفلاحين الصغار، أولئك الذين يعيشون أصلا على حافة الكفاف. موسم فلاحي بأكمله انهار تحت المطر: تربة انجرفت، محاصيل تعفنت، حقول تحولت إلى مستنقعات. لكن الدولة التي تتحدث كثيرا عن "السيادة الغذائية" صمتت حين ضاعت مواسم الفقراء. الأسوأ من ذلك كان نفوق القطيع، أي تحطيم آخر مدخرات العالم القروي. حين يموت القطيع، لا يموت الحيوان فقط، بل يموت الأمان الاجتماعي لعائلة بكاملها. ومع ذلك، تعاملت التقارير مع هذه الخسائر كأرقام هامشية، لأن الاقتصاد الذي لا يدخل في حسابات السوق الكبرى لا يستحق، في نظر الدولة النيوليبرالية، سوى التعاطف اللفظي.

المفارقة الأكثر فجاجة أن من ساهم في هذه الجريمة الرمزية هم أنفسهم ممثلو الدولة محليا. عمال الأقاليم ولجان اليقظة، الذين يفترض أنهم صوت الساكنة، تحولوا إلى حراس للرواية الرسمية. بدل أن ينقلوا الألم كما هو، قاموا بتعقيمه إداريا قبل رفعه إلى المركز. لقد لعبوا دور الفلتر السياسي الذي يحذف ما يحرج السلطة ويُبقي ما يُرضيها. هنا لا نتحدث عن خطأ فردي، بل عن ثقافة سلطوية راسخة: المسؤول الجيد هو من يطمئن المركز لا من ينصف الهامش. وهكذا تصبح التقارير وثائق ولاء، لا وثائق حقيقة.

أما الحديث عن "معايير تقنية" فهو مجرد ستار أيديولوجي رخيص. فالمعايير التي تطبق بصرامة على الهامش تعلق حين يتعلق الأمر بالمراكز النافذة. لو كان الميزان عادلا، لكانت هذه الأقاليم في صدارة لائحة المناطق المنكوبة. لكن الدولة التي تدبر المجال بمنطق غير متكافئ لا يمكن أن تنتج إنصافا متكافئا. هناك مغربان: مغرب يرى ويعترف به بسرعة، ومغرب آخر يدفع إلى الظل حتى وهو يغرق. وما حدث ليس استثناء، بل حلقة جديدة في مسلسل تاريخي من التهميش الممَنهج.

النتيجة المباشرة لهذا القرار ليست فقط حرمان الساكنة من دعم آني، بل تعميق الجرح الاجتماعي. حين تستبعد منطقة من تصنيف "النكبة"، فإنها تستبعد تلقائيا من برامج الإعمار والتعويض والاستثمار. أي أن الكارثة لا تنتهي مع انحسار المياه، بل تستمر في شكل فقر مزمن وبنيات مدمرة واقتصاد محلي مختنق. هكذا تتحول التقارير الكاذبة إلى أدوات لإنتاج الفقر، لا مجرد أوراق إدارية. إننا أمام عنف بارد، لا يرى في الشوارع لكنه يمارس في المكاتب.

غير أن أخطر ما في الأمر هو الأثر الرمزي العميق. حين تقول الدولة، عمليا، إن معاناتك لا تستحق الاعتراف، فهي لا تهينك فقط، بل تجردك من حقك في أن تكون مرئيا. إنها لحظة يتكثف فيها الإقصاء في أقسى صوره: إقصاء من الجغرافيا، ثم من الاعتراف. وهذا ما يفسر تراكم الغضب الصامت في هذه المناطق، حيث لم يعد الناس يطالبون بالتنمية فقط، بل بالاعتراف بإنسانيتهم السياسية. فالدولة التي لا ترى مواطنيها وهم يغرقون، كيف تريد منهم أن يثقوا فيها وهم واقفون على اليابسة؟

من هنا، فإن إعادة فتح هذا الملف ليست ترفا خطابيا، بل ضرورة نضالية وأخلاقية. المطلوب ليس فقط تصحيح التقارير، بل فضح المنظومة التي أنتجتها. المطلوب مساءلة سياسية حقيقية، لا ترقيع إداري. لأن المسألة أعمق من خطأ تقدير؛ إنها تعبير عن نموذج تدبير قائم على احتقار الهامش وتقديس الصورة. والدولة التي تخاف من الحقيقة إلى هذا الحد، هي دولة تخاف من شعبها أكثر مما تخاف على شعبها.

تكشف هذه الفضيحة في الختام وجها مألوفا للسلطة: سلطة تقتل الحقيقة أولا، ثم تتساءل لماذا يموت الأمل. وبين أرض جرفتها السيول وتقارير جرفتها الأكاذيب، يقف الناس عراة إلا من غضبهم. وهنا فقط تتضح المعادلة كما هي: ليست الكارثة في المطر، بل في النظام الذي يجعل من الكارثة فرصة إضافية لمراكمة الإقصاء. وحين تصبح التقارير أداة لدفن الحقيقة، فإن النضال من أجل الاعتراف لا يعود مطلبا إصلاحيا، بل ضرورة وجودية. هنا لا يكون السؤال: هل كانت الكارثة حقيقية؟ بل: كم من الكوارث تحتاجها هذه الدولة لتقول أخيرا الحقيقة؟

- الحسيمة في 19 فبراير 2026.

حدث الأسبوع

مجلس ترامب : رسملة وعولمة الاستثمار في الاحتلال والإجرام

المصطفى خياطي

بالنظر إلى طبيعة التشكيلة التي تؤثث ما يسمى»مجلس السلام»، واعتمادا على المعلومات المتداولة، من تصريحات لقيادات فصائل فلسطينية وللعديد من المحللين السياسيين، والمتتبعين واستنادا على مواقف وآراء فنانين وشخصيات بارزة داخل أمريكا، والتي تعبر عن استيائها واستنكارها للمواقف المتقلبة والخطيرة التي يقوم بها الرئيس المتعجرف والمقامر والتي قد يسوق العالم إلى الكارثة، بدءا من دعمه اللا متناهي للإجرام الصهيوني في فلسطين، مرورا بحماقاته في لهفته على ضم غرينلاند، واختطاف رئيس دولة ذات سيادة، وصولا إلى التحضير للعدوان على إيران بذرائع تشبه كثيرا تلك التي برر بها آل بوش العدوان على العراق في 2003 والتي قد تقود المنطقة وربما العالم لمصير لا يمكن تصوره.

واستنادا لما سبق، تظهر بعض ملامح الدور الخطير الذي يرسم لما سمي زورا ب «مجلس السلام» والذي يستهدف جوهر القضية الفلسطينية خصوصا مع استمرار الدعم المطلق لجرائم القتل والتهجير والاستيطان في فلسطين (وكذلك لبنان وسوريا...) والتي لم تتوقف رغم كل «الاتفاقات».

ويمكن تلخيص هذه النوايا في النقاط التالية:

- إضفاء الشرعية على الجرائم والهيمنة الإسرائيلية، حيث يحاول المجلس توفير غطاء سياسي وقانوني لجرائم الاحتلال بدلا من محاسبته عليها وفرض توقيفها، في محاولة لفرض خطط ترانب المنسجمة مع أطماع الهيمنة الصهيونية المعبر عليها من طرف قادة كيان الارهاب الصهيوني، (حلم اسرائيل الكبرى).

- استمرار الحرب بوسائل وأيادي أخرى، يشكل فيها المجلس غطاء لتبرير عمليات القتل والتهجير والحصار والتجويع تحت غطاء نزع سلاح المقاومة، وتوسيع هذا الهدف ليشمل الضفة الغربية وباقي المناطق المحتلة...

- خدمة الأجندة الصهيونية وخلق شروط التحكم في افق الصراع، حيث شكل المجلس وفق الشروط الإسرائيلية لخدمة مصالحها ولتحقيق ما عجزت عنه، من خلال تكريس تحالف امبريالي أميركي صهيوني رجعي لترتيب المنطقة. في تحد لكل المبادئ والقوانين الدولية وفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. لهذا نجد امريكا قد انسحبت من 68 منظمة دولية، 38 منها تابعة للأمم المتحدة .

- فرض وصاية دولية ونزع سلاح المقاومة، حيث يسعى المجلس لتدويل قطاع غزة وإبقائه تحت وصاية دولية بهدف نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، وتجريد الفلسطينيين من حقهم في إدارة شؤونهم بأنفسهم .

· تجاهل الحقوق السياسية والتركيز على «الإعمار» ، من خلال التغاضي عن الملفات السياسية الشائكة مثل الانسحاب الإسرائيلي ونشر قوات الاستقرار، وجعل عملية «الإعمار»؟ رهنا بحل هذه الملفات.

- تكريس واقع الضم الفعلي في الضفة الغربية، عبر غض الطرف عن التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين، وعمليات الهدم والإجلاء...

في ظل كل هذه المخاوف التي تحوم حول هذه الآلية المشبوهة، يطرح سؤال جدوى تواجد بعض الدول العربية ومن بينها المغرب، ضمن تشكيلتها، خصوصا مع تحفظ حتى دول أوروبية مثل اسبانيا وبريطانيا...، في ظل غموض نوايا وأهداف صانعي المجلس.

من هنا وجب التنبيه لخطورة انخراط المغرب في هذه المغامرة التي بموجبها سيرسل جنودا ومستشفى ميداني خارج أي إشراف أممي مشروع. اخذا بعين الاعتبار أنها المرة الثانية من نوعها بعد مشاركة المغرب في حرب بعض دول الخليج على اليمن، وما نتج عنها قبل الانسحاب من فقدان أحد الطيارين المغاربة في حرب لا فائدة منها.